وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـامـعـــــة محمد خـيـــضـــــر
بسـكـــــــــــرة-
كلية: العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم:العلوم الانسانية

عنوان المـــــــذكـــــــــــرة:

الاستيطان الأوروبي في الجزائر
(1830- 1914)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ معاصر

إعداد:
*خولة محبوب

إشـــــراف:
* عز الدين عقيبي

السنة الجامعية: 2016- 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

أولا الشكر لله الذي أعانني ووفقني في انجاز هذا العمل والحمد لله الذي وهبنا نعمة العقل سبحانه فالحمد له على كل النعم والفضائل،كما أتقدم بخالص الشكر وفائق الاحترام إلى الأستاذ المشرف عزالدين عقيبي الذي وجهني خير توجيه فلم يبخل علينا يوما بنصائحه وتوجيهاته، ولايفوتني في هذا المقام أن أوجه شكري الى كل أساتذة قسم التاريخ ، والى كل موظفي المكتبات خاصة متحف المجاهد ببسكرة والمكتبة العمومية، دون أن أنسى أيضا مكتبة الكلية

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى اللذان تعبا من أجلي

والشمعة التي أضاءت دربي أمي العزيزة وأبي أطال الله في

عمره و إلى جميع أفراد أسرتي خاصة أختي كريمة

،إبراهيم،موسى،نورا لدين دون ان انسى حليمة وفطيمة ايضا

،والى جميع الأساتذة الذين درسوني خلال مشواري الدراسي

،والى جميع زملائي وأخص بالذكر صديقاتي ،كلثوم

،لامية،أميمة،سهيلة،مريم،والى كل من ساعدني من قريب أو

بعيد ولو بكلمة

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات الواردة:

أ) باللغة العربية

1- هـ: الهجري.

2- م: ميلادي.

3- هـ: هكتار.

4- تر: ترجمة.

5- تح: تحقيق.

6- ت.ق: تقديم.

7- ط: الطبعة.

8- ع: العدد.

9- ج: الجزء.

10- د.م: دون مكان.

11- د.س.ش: دون سنة.

12- مج: مجلد.

13- م.م.و.د.ب.ح. و: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

14- م.و.ن.ش: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار.

15- ش.و.ن.ت: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

16- د.م.ج: ديوان المطبوعات الجامعية.

17- م.و.ك: المؤسسة الوطنية للكتاب.

18- م.ب.د.ع: معهد البحوث والدراسات العربية.

19- ص: الصفحة.

ب) باللغة الفرنسية

1-S.N.E.P : Enterprise Nationale de Communication d éditions et de Publicité.

2-p : page.

مقدمة

1/ تمهيد:

عند سقوط الجزائر في يد الاحتلال الفرنسي سنة 1830، بدأت فرنسا تفكر في وضع مخطط لسياسة الاستيطان لتثبيت وجودها، بدءًا بإيجاد شعب أوروبي من كافة الجنسيات كبديل للشعب الجزائري، ومساعدتهم على الاستيطان في الجزائر بكل الوسائل والطرق وذلك من خلال منحهم الجنسية الفرنسية، سعيا منها إلى زيادة العنصر الفرنسي وتغيير الصفة الوطنية لهؤلاء المجنسين وجعلهم جزءا من مشروعها لفرنسة الجزائر، كما كانت تهدف من وراء جلبهم إلى الجزائر إلى القضاء على مختلف المشاكل والأزمات التي كانت تتخبط فيها أوروبا عامة وفرنسا خاصة، ولكي تظهر وتقنع في نفس الوقت الحكام الأوروبيين وشعوبهم أن احتلالها للجزائر إنما هو مشروع لصالح الأوروبيين كافة، ولتجد لنفسها المبرر الذي يدعمها في احتلال الجزائر.

وفي سبيل تحقيق هدف الاستيطان، لم تتوانى فرنسا في إيجاد أية وسيلة من شأنها مساعدتها في ذلك طوال تواجدها بالجزائر وخصوصا في فترة البحث، أين عملت زيادة على جلب الأوروبيين ومساعدتهم في الاستيطان بالجزائر، عملت على انتزاع الأراضي من الجزائريين وخصوصا الخصبة منها لتمنحها لهؤلاء المستوطنين، عن طريق القوة تارة وعن طريق الحيل تارة أخرى، فمنذ نزولهم بالجزائر صادروا كل ما كان للسلطة العثمانية من أملاك فيها، إضافة لاستحواذهم على أملاك الأوقاف والمساجد والزوايا، إلى جانب ذلك قامت بمصادرة أراضي القبائل الثائرة ضدها، ومن المعروف أن أغلب الأراضي الجزائرية كانت تمتاز بصفة الملكية للعرش (أي ملكية جماعية)، لذا عملت على تفكيكها ونهبها من خلال مناداتها لأصحابها بضرورة التمليك بتقسيم هذه الأراضي، ثم عملت على التضييق عليهم مما اضطرهم الحال إلى التخلي عنها أو بيعها للمستوطنين بأبخس الأثمان، كما استحوذت على أراضي الجزائريين بمبرر المنفعة العامة.

وحتى ترسخ لاستيطانها بالجزائر فقد عملت أيضا على تأطيره وتقنينه في نفس الوقت، من خلال إصدارها لمختلف القوانين والمراسيم التي تصب في هذا الاتجاه، والتي استمرت في استصدارها طيلة مكوثها في الجزائر.

كما حرصت كل الحرص على ربط الاقتصاد الوطني الجزائري بالاقتصاد الفرنسي بهدف دعم الأخير بمختلف المواد الضرورية التي يحتاجها هذا من جهة ومن جهة أخرى لكي يكون بمثابة متنفس له.

وقد استمرت فرنسا في انتهاج نفس الخطط خلال فترة الحكم العسكري كذلك في فترة الحكم المدني، مع بعض الاختلاف في هذه الخطط المنتهجة من قبلها وهو ما سنعمل على إيضاحه.

ولئن تمتع هؤلاء المستوطنون بكل هذه الامتيازات، فان الشعب الجزائري في المقابل قد عانى الويلات، إذ فرض عليه واقع مادي مزري نتيجة إدخال نظام رأسمالي أوروبي غريب عنه، ونتيجة لتدفق المستوطنين على الجزائر وسيطرتهم على الأراضي الزراعية والثروات الطبيعية والمعدنية، فقد تسبب ذلك في الإخلال بتوازن المجتمع الجزائري، وأضعف من البنية المحلية القائمة بإحداث تغييرات جذرية في التوزيع الجغرافي والأنماط المعيشية للسكان المحليين، وعلى كل فقد كان لهذا الاستيطان انعكاسات وخيمة على المجتمع الجزائري مست جميع المجالات ، لذلك كان عنوان الموضوع الموسوم بـــ: " **الاستيطان الأوروبي في الجزائر من 1830-1914** "، وقد حددت هذا المجال الزمني لكونه الفترة التي تم فيها التأسيس لركائز الاستيطان الأوروبي في الجزائر.

2/ الدراسات السابقة:

لقد تم التطرق لهذا الموضوع من قبل العديد من الباحثين من بينهم صالح عباد في كتابه: " الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830 – 1962 "، كما تطرق لنفس

الموضوع بن داهة علي في كتابه الموسوم بـــ " الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر1830-1962"، الذي أزال الغبار عن هذا الموضوع خاصة في جانب مصادرة الأراضي.

3/ أسباب اختيار الموضوع:

اختيار الموضوع كان لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية نذكرها في مايلي:

أ- الأسباب الذاتية: تتمثل في رغبتي الشخصية في دراسة تاريخنا الوطني وبالأخص منه الحديث والمعاصر، كما أني أميل لمثل هذه المواضيع حتى أكشف من خلالها على خبايا تاريخنا الوطني مثل ما يبرزه موضوعنا هذا الذي يتطرق إلى المعاناة التي عاشها الشعب الجزائري في القرن 19م ، جراء ما اقترفته فرنسا في حقه من سلب لمصدر رزقه الأساسي ألا وهي أراضيه وأصبح يعمل كخماس فيها في أحسن الأحوال بعدما كان سيدا فيها.

ب- الأسباب الموضوعية: وهي مسائل موضوعية يطرحها الموضوع ذاته ، والمتمثلة في فهم طبيعة الاستيطان الأوروبي في الجزائر من خلال معرفة شكل الاستيطان الذي طبقته فرنسا في الجزائر من بين أشكال الاستيطان الأخرى، ومعرفة في نفس الوقت الوسائل والسبل التي اعتمدتها في تحقيق ذلك، بدءا بجلبها للأوروبيين من مختلف أنحاء أوروبا، وكيف دعمتهم وأرست لاستيطانهم بالجزائر، إضافة إلى تتبع تطور هذا الاستيطان وميكانيزماته خلال فترة البحث، مع الكشف عن انعكاساته على الجزائر والجزائريين في شتى الميادين.

3/ أهداف الموضوع:

يسعى هذا البحث إلى إعطاء صورة شاملة للاستيطان الأوروبي في الجزائر، انطلاقا من إيضاح مفهومه وتتبع مراحله وتطوره خلال فترة الحكم المدني والحكم العسكري، وشرح مختلف ميكانيزماته ووسائله في كلتا الفترتين المذكورتين مع إبراز الفرق بين أوجه الاستيطان بينهما، أي الكشف عن السياسة الاستعمارية في الجزائر، كما يهدف هذا البحث إلى الوقوف على الآثار الخطيرة للاستيطان الأوروبي على المجتمع الجزائري في شتى المجالات.

4/ أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا البحث في أنه يساهم في إماطة اللثام عن حقيقة من حقائق الاستعمار الفرنسي البشع، من خلال الكشف عن النوايا الخفية التي كان يبيتها من وراء انتهاجه لسياسة الاستيطان في الجزائر، كما تتضح أهميته في أنه مساهمة في التأريخ لجانب ومرحلة من جوانب ومراحل تاريخنا الوطني المجيد.

5/ إشكالية الموضوع:

تتمثل إشكالية هذا الموضوع في دراسة السياسة الاستيطانية الفرنسية التي ارادت سلب الجزائريين أراضيهم وممتلكاتهم:

فكيف كانت طبيعة الاستيطان الأوروبي في الجزائر ؟ وماهي الوسائل التي وفرتها فرنسا لتجسيده على أرض الواقع؟ وفيما تمثلت انعكاساته على المجتمع الجزائري؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية العامة تساؤلات فرعية أهمها:

1- ماذا نقصد بالاستيطان وماهي أسبابه وفيما تتمثل أهدافه؟

2- ماهي مميزات سياسة الاستيطان في فترة الحكم العسكري؟

3- هل اختلف الاستيطان في فترة الحكم المدني عن الاستيطان خلال الحكم العسكري؟

4- ماهي انعكاساته على الجزائر والجزائريين؟

وقد حاولت الإجابة على هذه الاستفسارات وفق خطة قسمتها إلى ثلاث فصول مردفة إياها بخاتمة وملاحق وذلك توافقا مع المادة العلمية ، حيث تناولت في الفصل الأول الإطار المفاهيمي حول الاستيطان، إذ تطرقت فيه إلى المباحث التالية:

المبحث الأول بعنوان مفهوم الاستيطان، أما المبحث الثاني فقد جاء بعنوان أسباب الاستيطان، والمبحث الثالث جاء بعنوان أهداف الاستيطان، في حين أن المبحث الأخير كان بعنوان وضعية الأرض خلال نهاية العهد العثماني وبداية الاحتلال.

أما الفصل الثاني فقد تتبعت فيه الاستيطان في عهد الحكم العسكري من 1830-1870 وتندرج ضمنه المباحث التالية:

المبحث الأول بعنوان الاستيطان الضيق أو الرسمي 1830-1834، والمبحث الثاني تحت عنوان الاستيطان الحر 1834-1870.

أما الفصل الثالث فكان عنوانه: الاستيطان في عهد الحكم المدني من 1870-1914 وتناولت فيه هو الآخر المباحث التالية:

المبحث الأول جاء تحت عنوان مختلف القوانين التي دعمت الاستيطان، أما المبحث الثاني فقد خصصته لاستقدام مهاجري الالزاس واللورين نظرا لوقعهم الشديد في سلب أراضي الجزائريين، في حين أن المبحث الأخير في الفصل الأخير تناولت فيه انعكاسات الاستيطان على المجتمع الجزائري.

ومن أهم المصادر التي اعتمدت عليها كتاب ألكسي دوطوكفيل المعنون بـــ :" **نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان**"، حيث وضح لنا أسباب الاستيطان

ونتائجه، إضافة إلى حمدان خوجة في كتابه: " المرآة "، أما عن المراجع فقد استفدت كثيرا من كتاب الحركة الوطنية الجزائرية الجزء الأول للدكتور أبو القاسم سعد الله وكتاب يحي بوعزيز في كتابه "سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية" ، وكتاب الدكتور محياوي عبد الرحيم الموسوم بـــ: "دراسة مستقبلية في الاستيطان والتوطين، الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين"، إلى جانب مراجع أخرى.

7/ المنهج المتبع

أما المنهج المعتمد فاعتمدت على المنهج الوصفي حيث ساعدني في وصف الاستيطان خلال فترة الحكم العسكري وأثناء فترة الحكم المدني، أما المنهج التحليلي فقد انتهجته واعتمدت عليه في تحليل أوجه الاستيطان بالجزائر وإبراز وسائله إلى جانب كشف أبعاده وأثاره، مع استعمالي للمنهج المقارن أحيانا وذلك خلال تطرقي للفرق بين الاستيطان في العهد العسكري عنه في العهد المدني.

8/ الصعوبات

أما بالنسبة للصعوبات التي واجهتني فقد تمثلت في اضطراري لتغيير الموضوع الأول أيام الماستر الأولى، هذا الموضوع الذي كان يركز على العنصر البشري للمعمرين نظرا لعدم توفر المصادر والمراجع التي تتكلم عن ذلك وان وجدت فهي لا تكفي للإحاطة بالموضوع، مما خلق لديا مشكلة ضيق الوقت الذي بقي لي في انجاز الموضوع الثاني، وهو موضوع الاستيطان فقد وجدت فيه صعوبة الوصول للوثائق الأرشيفية التي هي جد مهمة في الموضوع ، ورغم هذه الصعوبات إلا أنني بذلت كل ما بإمكاني لإثرائه.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي حول الاستيطان

المبحث الأول: مفهوم السياسة الاستيطانية

المبحث الثاني: أسباب الاستيطان وأهدافه

المبحث الثالث: البنية العقارية في أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال

المبحث الأول: مفهوم السياسة الاستيطانية

نشطت سياسة الاستيطان منذ وطأ الاستعمار جاثما على ارض الجزائر حيث مرت هذه السياسة بالعديد من المراحل وتنوعت فيها أساليب وطرق تشجيع الاستيطان وتوسيعها ونجد بان الاستيطان الأوروبي قام على تشجيع الهجرة (والتي هي ظاهرة بشرية، تاريخية، مرتبطة بظروف، سياسية، واجتماعية، ديمغرافية)[1]وسياسة الاستيطان عبارة عن كتلة اجتماعية متكاملة في جميع المجالات لغويا ودينيا وثقافيا وأساس الحياة الاقتصادية والسياسية والإدارية في الجزائر في ظل الاستعمار[2].

وإضافة إلى ذلك أن احتلال الجزائر عسكريا لا يؤمن سيطرة فرنسا عليها فهي أراضي شاسعة الأرجاء متنوعة التضاريس، ولكي تستقر و تثبت احتلالها، يجب أن تسير معها هجرة للأوروبيين ليستوطنوا فيها (**أنظر إلى الملحق رقم1)** ويكونوا قوة دعم الجيش الفرنسي، ومن جهة ثانية حصر أصحاب البلد الشرعيين في مناطق يسهل الإشراف عليها ومراقبتها فتتم للمحتلين من العسكريين والمدنيين السيطرة عليهم اقتصاديا وسياسيا[3].

وفي هذا يقول الماريشال سولت"**إن الاستيطان في الجزائر في حدود مدروسة هو العامل الأول للبقاء فيها، وهذا الاستيطان كفيل بتهيئة الوسائل خلال سنوات قليلة للتمكن من الدفاع عن الجزائر دون أن نستعمل أكثر مما يلزم من قوى البلد وأمواله**"[4]

---

[1] الطيب بن إبراهيم ، الاستشراف الفرنسي وتعدد مهامه خاصة في الجزائر، دار المنابع، الجزائر، 2004، ص ص157، 160.

[2] أحميدة عميراوي، من تاريخ الجزائر الحديث، ط2، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 70.

[3] سلوان رشيد رمضان الجوعاني، مؤيد محمود حمد المشهداني، الاستيطان الأوروبي في الجزائر1830-1871، مج 20 ،ع4 **مجلة جامعة تكريت للعلوم** ، جامعة تكريت العراق، ، نيسان 2012، ص،285.

[4] المرجع نفسه، ص 286.

تنامت حركة الاستيطان في الجزائر وجرى ذلك مع انسجام السياسة الفرنسية وأهدافها المتمثلة بتحقيق نمو سكاني استيطاني متصاعد والعمل على إيجاد جزائر فرنسية من خلال تطبيق عدد من البرامج الاستيطانية في الجزائر[1].

قبل أن نتطرق إلى تعريف الاستيطان لابد أن نقوم بتعريف الاستعمار لغة واصطلاحا.

1- مفهوم **الاستعمار وأنواعه:**

1/1 مفهوم الاستعمار

الاستعمار لغة :

اشتقت الكلمة من مادة العمران في شيء من التفاؤل ومن ذلك قول ابن منظور: وأعمره المكان، واستعمره فيه، جعله يعمره، وفي التنزيل، قال تعالى:**(هوأنشأكم من الأرض واستعمركم فيها فاستغفروه ثم توبوا إليه ان ربي قريب مجيب)**[2]، أي أذن لكم في عمارتها، واستخراج قوتكم منها وجعلكم عمارها.

الاستعمار اصطلاحا:

لديه العديد من التعريفات من بينها: هو مجموعة الأعمال التي من شأنها السيطرة أو بسط النفوذ، بواسطة دولة أو جماعة منظمة من الناس،على مساحة من الأرض، لم تكن تابعة لهم،أو على سكان تلك الأرض أو على الأرض والسكان في أن واحد[3]

---

[1] نفسه .

[2] سورة هود، الآية 60، الصفحة 228.

[3] حسن موسى محمد العقبى، مالك بن نبي وموقفه من القضايا الفكرية المعاصرة، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العقيدة والمذاهب المعاصرة تحت إشراف الدكتور صالح حسين الرقب، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2005، ص 75.

2/1- أنواع الاستعمار

1- الاستعمار العسكري الاستيطاني: وهو أن تقوم دولة ما باحتلال ارض دولة أخرى بالقوة، وتعمل على تهجير أبناء البلد المحتل، ومن ثم توطين أفراد منها داخل البلاد المستعمرة والاستيلاء على أراضيها من قبل المستوطنين بقوة دولتهم الاستعمارية، كما حدث للدول العربية والإسلامية في بداية القرن العشرين وكما يحدث مع أهل فلسطين اليوم.

2- الاستعمار العسكري:

هو قيام دولة بفرض حكمها أو سيطرتها السياسية او الاقتصادية خارج حدودها على شعب دولة أجنبية، وعلى غير رضا أهلها، بحيث تعتمد أساسا على الاحتلال العسكري كما هو حاصل في أفغانستان والعراق.

3 – الاستعمار الفكري والسياسي والاقتصادي:

هو قيام دولة قوية بإحكام السيطرة على دولة ضعيفة فتفرض عليها سيطرتها السياسية والاقتصادية، مع إبقاء الدولة المستعمرة الضعيفة أمام العالم كأنها دولة مستقلة ، أي تعترف باستقلالها وسيادتها، فلا تستخدم الاستعمار العسكري، بل تستعمر العقول والأدمغة فتجعلها تبعا لها، وتكوين جيل من الشباب يسير في ركابهم ويحملون ثقافتهم الغربية عن واقعهم وتراثهم الثقافي والحضاري وتجعل القرارات السياسية لهذه الدولة بيد الدولة المستعمرة، وذلك عن طريق عقد الاتفاقيات بينهما بحيث تكون مفيدة للدولة المستعمرة [1].

[1] المرجع نفسه، ص ص، 76، 77.

بعد أن تطرقنا إلى تعريف الاستعمار لغة واصطلاحا وتعرفنا أيضا على أنواعه نأتي الآن إلى تعريف الاستيطان لغة واصطلاحا أيضا والتعرف على أشكاله

2- مفهوم الاستيطان:

- الاستيطان لغة :

مصدر استوطن، يستوطن، استيطانا فهو مستوطن أي استوطن البلد توطنه بمعنى جعله موطنا له.

- الاستيطان اصطلاحا:

يعد من أقدم أشكال الاستعمار إذ تتوافر في هذه المستعمرات نسب كبيرة من المستعمرين بسبب الهجرة من البلد الأم لاستغلال ثروات هذه المستعمرات والإقامة فيها.[1]

وهناك تعريف أخر للاستيطان: فهو عملية إسكان واسعة في ارض محتلة وذلك بذريعة الاعمار وإرساء سيطرة الدولة المهيمنة على الأرض التي ضمتها وباتت تعتبرها جزءا منها وقد تكون دوافعه إيديولوجية، دينية وعنصرية[2].

- السياسة الاستيطانية:

سياسة ترمي إلى إقامة منشآت سكنية وتجارية على أرض محتلة، بهدف الاستيلاء على هذه الأرض واتخاذها وطنا للمحتل أما فيما يخص السياسة الاستيطانية في الجزائر فنجد أن فرنسا منحت كل التسهيلات للأوروبيين للإقامة في الجزائر وذلك من خلال السيطرة

[1] نبهان بن يحي محمد، معجم مصطلحات التاريخ، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن ،2006، ص23.

[2] أنظر إلى، (www.Aljazeera.net) يوم 2017/02/20 على الساعة 12:20.

على الأرض وتهجير السكان الأصليين من أراضيهم ثم تنظيم المستوطنين مدنيا وعسكريا وبناء القاعدة المادية والاجتماعية الصلبة حتى يقام الكيان الاستيطاني.[1]

2- أشكال الاستيطان:

2/1 الاستيطان العسكري:

فرنسا ترى بأن الاستيطان مهمة عسكرية، فبدأت تشجع العسكريين على الاستمرار في الجزائر وإنشاء المستوطنات، حيث يقول بيجو بما أن الجيش هو كل شيء في إفريقيا فالسلطة الوحيدة الممكنة هي السلطة العسكرية، وتعتقد هذه السلطة على المعمرين وهم جنود ومزارعون في نفس الوقت،وكانت ترى في الاستيطان جزء لايتجزأ من العمل العسكري بل مرتبطة به، وان العمل العسكري إنما يكون بالتوسع خارج مدينة الجزائر والمناطق الساحلية كخطوة للاستيلاء على مزيد من الأراضي الصالحة للزراعة.

ففي سنة 1841 شرعت في تطبيق هذه الفكرة واتخذت إجراءات في الجيش لإنشاء مراكز التعمير العسكري ونشرت بعض التعليمات وسط الجنود منها مايلي: الجنود الذين أدوا سنتين أو ثلاث في الخدمة العسكرية والراغبين في أن يصبحوا معمرين يمكنهم الاستفادة من ذلك حالا، وبعد العودة إلى الجزائر ينقلون إلى مراكز التعمير العسكري أين تمنحهم الدول كل الوسائل الضرورية للانطلاق في حياة جديدة[2]، ويبقون لمدة ثلاث

[1] رحيم محياوي ، دراسة مستقبلية الاستيطان والتوطين الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين، منشورات جامعة باجي مختار، عنابه، 2006، ص 12.

[2] مصطفى الاشرف، الجزائر، الأمة والمجتمع، تر: حنيفي بن عيسى، دار القصبة، الجزائر،2007، ص 300.

سنوات تحت رعاية الدولة إلى جانب الانضباط العسكري ومراقبون من طرف ضباط ، لكن هذه المحاولة باءت بالفشل، فقد أنشئت على سبيل التجربة ثلاث مستوطنات عسكرية باءت كلها بالفشل، أما

المحاولة الثانية فكانت في سنة 1842، حيث قامت بتشغيل بعض قواعد الاستيطان العسكري وقررت إنشاء مزارع وقرى جماعية وأن يعمل العسكر لمدة ثلاث سنوات، لكن بعد سنة من التجربة طلب البعض إنهاء العمل المشترك، وجربت هذه الطريقة في بني مراد والشلف ولم تنجح ولم تحقق فرنسا تجربة في مجال الاستيطان العسكري هدفها في البداية.

2/2 الاستيطان المدني:

ارتكز الاستعمار الفرنسي منذ المراحل الأولى على الاستيطان المدني لدعم الاستيطان العسكري، وإيجاد مجتمع دخيل على الشعب الجزائري ويكون حليفا لوجود العسكريين، حيث أمرت فرنسا أن توجد لها في الجزائر مستوطنين فرنسيين وأوروبيين يدعمون جيش الاحتلال[1]

المبحث الثاني:أسبابه وأهدافه

1- أسباب الاستيطان:

كان شمال إفريقيا وخاصة الجزائر من أهم البلدان التي يمكن الاستيطان فيها فتعد سنة 1830 بداية قوية للاستيطان الأوروبي في الجزائر، حيث كانت الهجرات الأوروبية متنوعة فمنها الدائمة ومنها المؤقتة وبذلك ظهر المستوطنون إلى جانب المواطنين ،انطلق

[1] المرجع نفسه، ص 301.

التوسع الاستيطاني الذي كان توسع عسكري مثلما كان مدني،من فكرة إن الأراضي الغير أوروبية تعد مناطق خالية من الحضارة بالإضافة إلى الفراغ النسبي الذي كانت تتسم به

بلدان المغرب العربي في الفترة المعاصرة إلا أن الفرنسيين حرصوا على الاستحواذ على أفضل الأراضي التي كانت للأهالي.[1]

وان فرنسا ادعت بان الجزائر تعتبر من ممتلكات فرنسا تحت إشراف وزارة الحربية الفرنسية وعلى هذا الأساس بدأ تدفق المعمرين بأعداد هائلة لاستيطان الجزائر والاستحواذ على أخصب أراضيها، وبذلك شهدت الجزائر تزايد أعداد كبيرة هائلة كل سنة من المستوطنين من مختلف بلدان أوروبا[2].

وكان وراء تنفيذ هذه السياسة الاستيطانية مدارس كثيرة، منها **المدرسة الألمانية*** التي ظهرت أواخر القرن 18 وبداية القرن 19 والتي اعتمدت على مبرر المجال الحيوي، والذي مفاده تزايد السكان بأوروبا عامة وألمانيا خاصة يفرض الزحف نحو شمال إفريقيا للعمل على إيجاد مساحات شاسعة ليستوطن بها الألمان.

---

[1] أحميدة عميراوي، المرجع السابق، ص71. .

[2] الغالي غربي، العدوان الفرنسي على الجزائر، خلفيا ت وأبعاد، مطبعة دار الهدى، الجزائر، 2007، ص 192.

* **المدرسة الألمانية:** اعتبرت هذه المدرسة من المدارس السباقة نظرا لاهتمامها بالدراسات الإسلامية، ويرى البعض من الباحثين أن المدرسة الألمانية كانت الوحيدة التي اهتمت بالإسلام اهتماما علميا جادا في وقت مبكر من بين مدارس الاستشراف الأوروبي ولعل مايميز هذه المدرسة عدم ازدهارها في ظل ألاستعماركما هو الحال مع المدارس الأخرى الانجليزية والهولندية ومن أعلامها فلها وزن يوليوس، الذي اهتم بالتاريخ الإسلامي. ينظر إلى: وليد كاظم الخش، المدرسة الاستشراقية في فرنسا دراسة في أسلوبها ومنهجها، د،ن، العراق،2011، ص26،27.

وكذلك التيارات الفكرية التي لعبت الدور المنوط بها لتشجيع الاستيطان بالجزائر وفي مقدمة هذه التيارات كل من الكاثوليكية **والسان سيمونية*** والتي كانت ممثلة في رئيسها الأب الروحي انفانتان، والذي اعتبر كل من الجزائر والقاهرة البوابة الواسعة للدخول إلى العالم العربي والإسلامي الواسع، واعتمادا على هذا لم يتوانى انفانتان في تعمير

واستيطان الجزائر بهجرة أوروبية واسعة[1]، ويقول دو طوكفيل الكس "**ادرسوا تاريخ البلد ،انظروا في العادات والتقاليد التي تحكمه وسترون انه لم تتوفر في أي مكان آخر فرص سهلة كثيرا وفريدة كثيرا لانجاز عمل كهذا بارتياح** " ويقول أيضا "**لقد لاحظنا دائما انه حيثما وجد منذ زمن طويل مجتمع غير مستقر وسلطة مستبدة تكون الأملاك الخاصة با الدولة كثيرة وممتدة الأطراف وهو الأمر الظاهر في الجزائر، قطاع الأملاك**

*__السان سيمونية__: Saint-simoniens حركة سياسية واجتماعية فرنسية في النصف الأول من القرن 19، ملهَمة بأفكار كلود هنري ده روفروا، كونت سان-سيمون (1760-1825). والسان سيمونيون هم أتباع سان سيمون الفيلسوف والإقتصادي الفرنسي (1760-1825) الذي كان يدعو إلى أن السلطة يجب أن تسلم إلى الصناعيين لا للعلماء، لأنهم هم الرؤساء الحقيقيون للشعب، فهم الذين يقودونه في أعماله اليومية. فالأمة هي ورشة صناعية واسعة، تزول فيها فروق المولد والنسب، وتبقى اختلافات القدرات. وقد كانت آراؤه وراء بدايات "العلم الوضعي" و الاشتراكية. أنظر إلى(http: //www.Marefa.org) يوم 2017/05/20، على الساعة:17:20

[1] عميراوي أحميدة، المرجع السابق، ص 75.

العمومية هناك واسع جدا والأراضي التي يملكها هي من أجود أراضي البلد،يمكننا توزيع هذه الأرض على المزارعين الأوروبيين دون الاعتداء على حق احد"[1].

ومن بين الأسباب التي أدت بالاستيطان هو إيجاد مكان واسع لفائض السكان نتيجة الانفجار الديمغرافي الذي شهدته أوروبا، مما أدى إلى تضاعف المستوطنين في الجزائر الأوروبيين عامة والفرنسيين بصفة خاصة بداية من النصف الأول من القرن 19م، نتيجة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المواكبة للثورة الصناعية، والتحولات السياسية، فللهجرة علاقة بنجاح البرجوازية التي أسست أنظمة سياسية واقتصادية في أوروبا،لآمر الذي أدى بها إلى البحث عن مواطن نفوذ للاستيطان بها واستغلال خيراتها [2]، لتصنيع منتوجات جديدة توجه للبلد الآم وجعل هذا البلد سوق خارجية لتصريف منتجاتها.

2_أهداف الاستيطان:

كان السكان الذين قدموا من أوروبا أي المستوطنين يشكلون قوة اقتصادية وبشرية في سياسة الاستيطان،التي هي هدف استراتيجي في سياسة فرنسا فقامت فرنسا بتوفير كل رغبات المستوطنين بهدف نجاح سياستها في هذا الميدان وزيادة عدد الهكتارات المسيطرة عليها وعلى الرغم من سيطرته على اغلب الأراضي واستغلاله للموارد والطاقات البشرية والمادية إلا أن سياسة كانت ابعد من ذلك فقد كانت تهدف إلى سلب ونهب الهوية الوطنية[3]وبالتالي تمثلت الأهداف في مايلي:

- امتلاك المستوطنين للكفاءة الفنية على تحضير المواد الأولية وتصدير إلى فرنساو

---

[1] دوطوكفيل ألكسي، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، تر، ونح: إبراهيم صحراوي، د، م، ج، الجزائر، 2005، ص 189.

[2] عميراوي ، المرجع السابق، ص72.

[3] عبد المالك بن خلف التميمي ، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، عالم المعرفة، الكويت، 1983، ص،40.

أوروبا هذا من جهة ومن جهة أخرى يلعبون دور الوسيط بين منتجات الصناعة الفرنسية الحديثة والشعب الجزائري والذي مازال يعتمد على صناعة يدوية تقليدية.

- إن المستوطنين الأوروبيين بحكم ارتباطهم بالسوق الفرنسية، هم الذين يستطيعون وحدهم أن يغيروا بنية وأهداف الزراعة الجزائرية التي ظلت حتى ذلك الوقت زراعة الاكتفاء الذاتي المحلي بالدرجة الأولى، بحيث يجعلونها تخدم السوق الفرنسية بإدخال مزروعات جديدة ويؤكد ذلك ماذهب إليه أو ذكره الرحالة الألماني **موريس فاخبر***حيث قال " **كانت لمدينة الجزائر أسواق تحتوي على أكثر من 40 محلا، هدم القسم الأكبر منها، بل أجملها وأجدرها بالاعتبار،وقامت مكانها محلات ودكاكين تجار أوروبيين إما دكاكين الجزائريين فإنها كانت تبيع منسوجات لا تضاهي المنسوجات الآلية لا في جمالها ولا في أسعارها**"[1]

- تامين النهب الاستعماري
- تدعيم التواجد العسكري بمستوطنين مدنيين أوروبيين
- تخليص أوروبا من الفقراء والمشاغبين والخارجين عن القانون

***موريس فاخبر**: عالم ألماني ومستكشف، مؤرخ للطبيعة والجغرافيا ولد في 1814، رافق الجيش الفرنسي في حملاته على الرغاية والبليدة وغيرها مسجلا ملاحظاته التي صدرت بعد ذلك في كتاب من ثلاثة أجزاء بعنوان رحلات إلى ولايات الجزائر سنة 1887.أنظر إلى http//www.elkhapar.com موقع جريدة الخبر الجزائرية يوم: 2017/03/22، على الساعة 11:20

[1] صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930، ديوان المطبوعات الجامعية بقسنطينة، الجزائر،1984، ص ص 12،11.

إن سياسة الاستيطان في الجزائر،كانت تهدف إلى خلق ظروف سياسية وثقافية، ديمغرافية، اجتماعية واقتصادية من اجل القضاء على الشعب الجزائري أو تهميشه واستبداله بسكان قدموا من فرنسا ومختلف البلدان الأوروبية بمعنى الجزائر أوروبية[1]

[1] احمد مهساس، الحقائق الاستعمارية والمقاومة، دار المعرفة، الجزائر،2007، ص 175 .

المبحث الثالث: البنية العقارية أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال

1- أوضاع الأراضي والعقار الجزائري

إن الاستيطان في الجزائر يتعلق تحديدا بعملية مصادرة الأراضي وسلبها من مالكيها حيث كان الهدف الأساسي لها هو البحث عن الذريعة التي تمكنها من ذلك ونقلها لأيدي الكولون ومن بين هذه الأراضي نذكر أراضي البايلك، أراضي العرش، أراضي الملك، أراضي الوقف أو الحبوس

1/1- أراضي البايلك: تشمل ممتلكات البايلك ومن أنواعها مايلي:

- النوع الأول: الأراضي المخصصة للباي وعائلته، وتكون فيها الأراضي خصبة ومسقية جيدا وصالحة لكل أنواع الزراعة.

-النوع الثاني: الأراضي التابعة للدولة أو أراضي العزل وتضم كذلك أخصب الأراضي، ومصدر هذه الأراضي، أراضي العائلات المالكة التي سبقت الوجود التركي والأراضي المصادرة من قبل البايات[1]

بالنسبة لأراضي العزل تنقسم إلى عدة أنواع منها مايلي:

عزل الخماسة: تستغل هذه الأراضي من قبل الخماسين مع منحهم وسائل الإنتاج ويحصل **الخماس***

[1] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، دار ابن النديم، الجزائر، 2009، ص24.

***الخماس أو الخماسة:** هم فئة اجتماعية تحدد مكانته من موقع فقدانها لملكية الأرض ومن باب تعاقدها مع الملاكين على أخذ الخمس من قيمة الغلة مقابل العمل، ينظر إلى محمد الطيبي، الجزائر عشية الغزو الاحتلالي،دراسة في الذهنيات والمقالات، ابن النديم، الجزائر،2009، ص 110.

على خمس واحد مقابل جهده بينما تحصل السلطة على أربعة أخماس من المحصول[1].

- **عزل جبري:** أو الأراضي الجوابرية وتمثل الجزء الأكبر من أراضي البايلك وتعطى هذه للفلاحين مقابل دفع ضريبة جبري أي 12 صاغ من القمح و12 صاع من الشعير على الجابدة، وكان على المستفيد الاعتناء بعدد معين من الجابدات من قبل الباي.

- **عزل الغريب:** وهي الأراضي التي منحت للقبائل مقابل تربية والاعتناء بقطعان الباي ولا تدفع هذه القبائل إلا العشور **(صاع*** من القمح وصاغ من الشعير عن كل **جابدة**)** وكذلك **ضريبة الحكور*****،وكانت تلك القبائل تتعهد بإمداد الباي وموظفي البايلك بكل ما يحتاجونه من اللحوم وغيرها.

- **عزل متاع الجبل:** تقع هذه الأراضي في المناطق الجبلية التي يجد البايلك صعوبة كبيرة في فرض سيطرته عليها فمنح استغلالها لبعض العائلات القوية مقابل المال أو مقابل خدماتهم[2]

إن أراضي البايلك تشكل القاعدية المادية والمركز الاقتصادي للسلطة المركزية التركية في الجزائر حيث قدر **وارني*** مساحة هذه الأراضي بحوالي مليون هكتار، وهي

---

[1] نصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1979، ص35.

***الصاع:** مكيال يكال به في البيع، وقد جاء ذلك في قوله تعالى:(قَالُواْ نَفۡقِدُ صُوَاعَ ٱلۡمَلِكِ وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمۡلُ بَعِيرٖ وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٞ) (سورة يوسف الآية رقم 72) والصاع يساوي أربعة أمداد ويقدر المد بملء كف الإنسان، ينظر إلى:علي محمد إبراهيم العمري، المقادير الشرعية وضبطها بالعلامات الطبيعية، مج3،ع1، **المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية**، 2007، ص222.

****الجابدة:** بالمفهوم الفلاحي تعني المحراث والحيوانات التي تجرها سواء ثيران أو خيول أو أحمرة

***** **ضريبة الحكور:** يدفعها الفلاحون مقابل استثمارهم للأراضي التابعة للبايلك. ينظر إلى: عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي ، بيروت،1997، ص80

[2] صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، دار دهومة، الجزائر،2012، ص379.

قياسا للسكان يعد هذا الرقم الكبير ويكشف عن حجم النشاط الزراعي في الجزائر، ودوره في تموين السوق الداخلية والخارجية[1].

أما عن أنماط استغلال أراضي البايلك فتكون الملكية البايلكية تحت مأمورية موظفين أتراك ساميين، والمتبقي تشرف على تسييره الخزينة عن طريق تشغيل الفلاحين فيها ،وتملأ مخازن والداي بقوة عمل الخماسين، مع العلم أن الخماس لايملك أي حق لامتلاك الأرض، وهناك نمط أخر للاستغلال وهو استغلال قبائل المخزن وهي القبائل الجابية للضرائب وهي من أعوان البايلك ومن خلال عمل هذه القبائل في جمع الضرائب تفرض ثلاثة أضعاف قيمة الضريبة على السكان، جزء للخزينة،جزء للأعوان، إن هذا التمييز الممنوح لبعض القبائل، كالإعفاء من الضرائب خلق تناقضات قبلية وتمزيق النسيج القبلي[2].

2/1- أرض المخزن: ويسمى في الشرق الجزائري بأرض العزل،سميت كذلك لعزلها من أرض السلطات،ويعد من الحيازات التي يملكها البايلك، وله الحق في منحها للشخص أو مجموعة مقابل القيام بدورين هما:

فلاحة الأرض وفرض الأمن دون دفع الضرائب إلا **الزكاة والعشور*** التي هي ضريبة مفروضة على جميع المسلمين[3].

***وارني:** طبيب جراح ، ولد سنة 1810 عين مساعد جراح في مستشفى وهران 1832 حيث استقر بالجزائر عين مدير للشؤون المدنية بوهران عام 1848 ثم مقررا لدى المجلس الأعلى في الجزائر سنة 1849 وبعد إحالته إلى التقاعد كرس وقته في نشر الكتب التي تدافع عن المصالح الكولونيالية. ينظر إلى صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية 1870-1900، د، م، ج، الجزائر، 1984، ص 76.

[1] محمد الطيبي، المرجع السابق، ص111.

[2] المرجع نفسه، ص ص 115،116.

***الزكاة و العشور:** تفرض الزكاة على الماشية الحبوب والأموال أما العشور فهي الضرائب على المحاصيل . ينظر إلى الطيبي، المرجع السابق، ص80.

3/1- أراضي العرش أو المشاعة: تعرف في بايلك الغرب باسم السبخة. وتعني كلمة العرش القبيلة أو العشيرة وإقليمها في الوقت نفسه، كل عائلة من عائلات العشيرة تزرع قطعة من أراضي الجماعة،لا بصفتها مالكة لها بل مستفيدة منها، هذا النوع من الحيازة سمح بانتشار الأعمال التضامنية بين عائلات العشيرة، إذ بواسطة العمل التضامني تتمكن تلك العائلات التي لا تملك اليد العاملة من استغلال قطعة الأرض.

لا تسمح أراضي العرش بوضعيتها تلك، بقيام أو ظهور الملكيات التي تفصل بين ملكية وسائل الإنتاج والعمل، لكنها تسمح بظهور التفاوت بين العائلات الكبيرة والعائلات الصغيرة.[1]

ينتقل حق التمتع في استغلال هذه الأراضي عن طريق الوراثة، أي أن حق التمتع بالملكية ينتقل من الأب إلى الابن، وقد أدى هذا إلى تحولها إلى أراضي ملك، كذلك فان استغلال الأرض عن طريق العمل هو أساسي لفهم نظام أراضي العرش.

يعد هذا النوع من الأرض بحكم قانون الشيوخ قاعدة ميراث تمنع تجزئتها فيكون هذا النظام قد ساهم إلى حد كبير في عدم ظهور الملكية الفردية وفي استمرار الصدام بين هذه القبائل ونظام كل من السلطة العثمانية والفرنسية.[2]

4/1-أراضي الملك: أراضي الملك تمتلكها عائلات تمكنت من آلا بقاء على هذه الملكيات بسبب صعوبة التضاريس وصعوبة استغلا لها، ولا يجوز لأحد من أفراد العائلة بيع

---

[3] أحميدة عميراوي، أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1854، سلسلة المشاريع الوطنية لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954،م،و،م ، الجزائر،2009 ، ص27.

[1] صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، المرجع السابق، ص377.

[2] عزا لدين بومزو، الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري ارنست مرسييه نموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة منتوري قسنطينة، 2008 ، ص ص 62،63.

نصيبه من دون التشاور مع الأعضاء الآخرين والحصول على اتفاق معهم، إن أولوية القرار العائلي

على القرار الفردي في مسألة التصرف بأراضي الملك جعل من هذه الأراضي اسمنت العائلة، وأحد أسس ترابطها مثلما هو بالنسبة لأراضي العرش التي تشكل القاعدة المادية لوجود القبيلة.

والعامل الأخر الذي يحمي تفتيت هذه الملكية هو طبيعة استغلالها حيث أن كلا من العمل والأدوات مشتركة بين أعضاء العائلة ويوزع المنتوج تحت مراقبة رئيس العائلة.[1]

5/1- أراضي الوقف أو أراضي الحبوسية: من أضخم الأملاك وتشمل سبعة أنواع هي:

- أوقاف مكة والمدينة

-أوقاف المساجد

- أوقاف الزوايا والأضرحة، أوقاف الأندلس، الأشراف، الطرق العامة، عيون الماء وحسب إحصاء جرى عام 1833 وجدوا 148 عين ماء، 120 مسجدا وضريحا.[2]

ويعرف أبو القاسم سعد الله الوقف حيث يقول" أنه نظام إسلامي معروف وله أهمية اجتماعية واقتصادية وعلمية في المجتمع، واستحدثه المسلمون لتوفير المال والسكن

[1] الطيبي، المرجع السابق، ص ص 121، 122.

[2] عزا لدين بومزو، المرجع السابق، ص ص 64،63.

وغيرهما من المساعدات للعلماء والطلبة والفقراء(...) وصيانة المؤسسات التي أنشئت لهذه الأغراض كالماء والطرق والمساجد والزوايا وغيرها[1].

يشكل مجموع هذه الأراضي معظم ممتلكات المؤسسات ذات الرسالة الثقافية والدينية والاجتماعية، فالوقف يعني عقد لعمل خيري ذو صبغة دينية ، فمنه ماهر وقف عام يعود على المصلحة العامة التي حبس من أجلها، ومنه ماهو وقف خاص لا يتحول صرف منفعته على المصلحة العامة التي حبس على أساسها، إلا بعد انقراض نسل صاحب الحبس.

وهذا النوع من الحبس يعود إلى المذهب الحنفي، لأن المذهب المالكي الذي يتبعه الجزائريون يرى عكس ذلك أي الحبس يحصر على المنفعة العامة التي حبس من أجلها من دون تردد[2]، ولقد لجأ غالبية الجزائريين إلى تحبيس أملاكهم وفق المذهب الحنفي بهدف حماية ملكيتهم من المصادرة والبيع والتهرب من دفع الضرائب وتحقيق الثروة والربح واستمرارية الانتفاع العائلي بعائداته النقدية والعينية[3]، ولأن الحبس يتصف بالديمومة ولا يمكن تغيير الهدف الذي حبس من أجله، وبذلك لا تجيز الأحكام الشرعية بيعه أو تحويله أو رهنه[4].

6/1- أرض صحراوية أو موات: ويختلف عن الأنواع الأخرى في أسس وذلك انه يعتمد على مياه الآبار والأنهار، حيث كان الماء ملكا خاصا ولمالكه الحق في بيعه أو وقفه.

---

[1] أبو القاسم سعد لله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992 ،ج1 ، ص73.

[2] المرجع نفسه، ص 108.

[3] الطيبي، المرجع السابق، ص ص 124، 125.

[4] فاطمة الزهراء قشي، قسنطينة في عهد صالح باي، منشورات ميديا بليس، قسنطينة، 2005 ، ص 69.

خلاف قطاع الشمال الذي يعتمد على مياه الأمطار وقدرها وارني بحوالي 26 مليون هكتار يزرع منها حوالي ثلاث ملايين هكتار فقط تتمثل في أرض الواحات، وهي

ملكية خاصة تسقى بمياه هي ملك خاص مثلما هو الشأن في واحة سيدي عقبة، والصنف الثاني سمي بأرض الجلن أو البعل وتتواجد على ضفاف الأنهار والصنف الثالث هو أرض الخلاء، أو البارود ذات المساحات الشاسعة[1].

ومن خلال ماسبق ذكره نجد أن النشاط الاقتصادي في الجزائر هو اقتصاد جزائري وليس عثماني، وذلك أن المجتمع الجزائري لا يحب الاتكال على الغير، ويعتمد على نفسه فله اقتصاده الخاص، حيث يعتبر زراعة الأرض هي وجوده في الحياة.

كل هذه الظروف عاشتها الجزائر في مرحلة الضعف للحكم العثماني أدت إلى طمع فرنسا فيها وفي أراضيها.

[1] الطيبي، المرجع السابق، ص 124.

الفصل الثاني:

الاستيطان في عهد الحكم العسكري

(1830- 1870)

المبحث الأول: الاستيطان الضيق أو الرسمي (1830- 1834)

المبحث الثاني: الاستيطان الحر (1834- 1870)

تمهيد:

لم تكن الظروف خلال السنوات الأولى من الاحتلال ملائمة للاستيطان الأوروبي في الجزائر، ومع ذلك نزل سرب من السفاكين على البلاد، استطاعوا أن يستولوا على بعض العقارات الحضرية في الجزائر وحاولوا أن يستحوذوا على الأراضي ولما امتلأت المدينة بمثل هؤلاء وغيرهم اتجهت الأنظار إلى الضواحي، إلى سهل متيجة والساحل، لقد فكر كلوز يل القائد العام الأعلى للقوات الفرنسية في أن يجعل من الجزائر سان دومينغ جديدة وان يحول رؤوس الأموال الأوروبية المتجهة إلى القارة الأمريكية نحو بلاد الجزائر فاصدر قرار21 سبتمبر1830، الذي يبيح مصادرة أملاك الوقف أو أملاك المؤسسات الدينية والثقافية والخيرية وأملاك البايلك قصد توزيعها على الوافدين الأوروبيين[1]، ولما فشلت شركة المساهمة التي أقامها على أراضي حوش حسن باشا الذي تبلغ مساحته ألف هكتار، حاول أن يقدم المثل للأوروبيين بنفسه في ميدان الاستيطان فاشترى ثلاثة أحواش وحاول أن يستثمرها لحسابه الخاص وفي عهد الدوق دو رفيقو بدأت الإدارة الاستعمارية تتدخل في ميدان الاستيطان[2]، ولقد حصل الأوروبيون في الجزائر على الملكيات بشروط تعود لصالحهم لأنهم كانوا يستطيعون الامتلاك بواسطة بأثمان زهيدة جدا[3].

[1] Djilali،sari،la dépossession des fellahs (1830-1962) s.n.e.D.1975،p9

[2] صالح عباد، المعمرون، المرجع سابق، ص12.

[3] عثمان بن حمدان خوجة، المرأة، تح: محمد العربي الزبيري، الجزائر، ش، و، ن، ت ، 2005، ص263.

المبحث الأول: الاستيطان الضيق أو الرسمي 1830-1834

ونعني بالاستيطان الرسمي إشراف الدولة على عمليات الاستيلاء والاستحواذ على الأراضي وتقديمها مجانا للمهاجرين الذين تعمل على تشجيعهم من اجل القدوم إلى الجزائر، وكانت أولى المحاولات في ميدان الاستيطان الرسمي المدعمة من طرف الإدارة الاحتلالية تعود إلى سنة 1832، حيث وصل إلى الجزائر400 مهاجر قسمتها السلطات الاستعمارية وفق مرسوم21سبتمبر1832 إلى مجموعتين: المجموعة الأولى تكونت من خمسون عائلة إقامتها في أول مستوطنة وهي قرية دالي إبراهيم، حيث كانت تقدر مساحتها الإجمالية بـــ: 1314هـــ والمجموعة الثانية تكونت من 23عائلة إقامتها في جهة القبة ووزعت عليها93هكتارا[1].

وفي المقابل لم تحقق هذه التجربة الرسمية أي نجاح بسبب نقص الإمكانيات المادية لدى هؤلاء الوافدين وفي مقابل هذا الفشل أيضا جاء بعض الفرنسيين اغلبهم من وسط اجتماعي رفيع، انفصلوا من وظائفهم في فرنسا بفعل تغيير الحكومة والنظام السياسي القدمين والمدفوعين بطموحات قوية، فسمحت لهم رؤوس الأموال المعتبرة التي اصطحبوها معهم بان يشتروا بعض الاحواش التي كانت تحيط بمدينة الجزائر بطرق غامضة ومن أمثال هؤلاء فونيتر الذي حصل على 180 هكتارا في حسين داي وغيرها من المناطق مثل قدوس وبلمرابط والابيار، ولما جاءت اللجنة الفرنسية سنة 1833 للتحقيق في وضعية المناطق المستعمرة، وجدت في الجزائر حوالي ثمانية ألاف أوروبي،

[1] رحيم محياوي، المرجع السابق، ص22.

وحوالي 70بالمئة يقيمون في مدينة الجزائر وضواحيها وبناءا على تقرير هذه اللجنة جاءت تعليمة 22، جويلية،1834،

التي أعلنت المناطق التي سيطرت عليها القوات الفرنسية ولقد شجعت هذه التعليمة التي أكدت بقاء فرنسا في الجزائر وبالنسبة للأوروبيين الابتعاد عن ضواحي مدينة الجزائر، ذلك انه لم يعد هناك شك في أن تتخلى عنهم فرنسا[1]، ومن الشهادات التي تثبت ذلك الرسالة التي وجهتها زوجة الجنرال برو(pro) إلى احد أصدقائها سنة 1834والتي تقول **فيها"تسألني أيها الصديق عما وصلت إليها أعمال الاستعمار هنا، والحق أنها اقتصرت حتى الآن على الاستيلاء والمضاربة بالممتلكات،الناس يضاربون بالأراضي كما يضاربون في الأسواق المالية على النبيذ والبن، وقد تدهش إذا قلت لك أن أراضي البليدة قد بيعت إلى الآلاف من الأفراد قبل استيلاء جيشنا عليها"[2].**

وبعد الاستيلاء على العديد من الأراضي من طرف أصحاب رؤوس الأموال في الأربعاء وحوش الحطاب بالقرب من مدينة الجزائر ، كما استقر آخرون في رغاية وغيرها وأقامت أول مستوطنة في بوفاريك ووزعت على القادمين إليها 563قطعة أرضية مساحة الواحدة منها ثلث هكتار كما وزعت 173 قطعة أخرى بلغت مساحة الواحدة منها أربع هكتارات في الاحواش المجاورة لبوفاريك وهي بويعقوب، حواس[3]، وغيرها، لكن هذه المحاولة الرسمية كانت فاشلة بنسبة كبيرة وذلك لان كل المستوطنون

[1] عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ، دار الأمة، الجزائر، 2012، ص617

[2] صالح عباد، المعمرون، المرجع السابق، ص 13.

[3] نفسه.

من الفقراء جاؤو يبحثون عن مستقبل أفضل وعدم مقاومتهم للا مراض كالملا ريا والمناخ الجديد أيضا وهجمات أصحاب الأرض الشرعيين الذي كان لهم دور كبير في القضاء على مجهوداتهم ثم اتخذت الإدارة الاستعمارية شكلا أخر من أشكال الاستيطان لتضم كل الأراضي الجزائرية

المبحث الثاني: الاستيطان الحر أو الشامل 1834-1870

جاء هذا الاستيطان بعد فشل الاستيطان الرسمي بسبب ارتفاع نفقات الدولة على بناء القرى الاستيطانية التي لم تؤدي الدور المنتظر منها فأخذت الدولة تبيع **أراضي الدومين*** أي أراضي الدولة، والتي تتكون من أراضي البايلك والوقف والمصادرة في 1837، عرضت الإدارة أراضي للبيع بسعر ما يقارب 48 فرنك للهكتار الواحد، كما سمحت ببيع الأراضي بالتراضي، حيث حصل عن طريق هذا الأسلوب بعض المهاجرين على أكثر من 4500 خلال تلك السنة فقط، بينما كان الاستيطان الريفي يعرف تراجع كبيرو يهدد مصالحها فكانت لمقاومة الأمير عبد القادر دورا كبيرا في هذا التراجع خاصة في سهل متيجة والساحل سنة 1839[1]، والشيء الذي اضطر **بالمارشال فالي**** الحاكم العام يأمر

***اراضي الدومين:** ممتلكات الدولة أي الأموال العقارية التي تملكها الدولة والمؤسسات والهيئات العامة ملكية عامة أو خاصة، التي تتكون من أراضي البايلك، الوقف ، والمصادرات ، ينظر إلى محمد الصغير بعلي، يسرى أبو علاء، المالية العامة ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2003، ص54.

[1] رحيم محياوي ، المرجع السابق ، ص25.

****المارشال فالي** : هو شارل سيلفان فالي ولد في 17 ديسمبر 1733، ترقى في الجيش وتولى وظائف هامة، واشترك في حرب بروسيا واسبانيا تمت ترقيته إلى رتبة ماريشال بعد معركة قسنطينة الثانية، في 11نوفمبر 1837، توفي سنة 1846، ينظر إلى كمال خليل ، المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر : التأسيس والتطور (1850-1951) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص43.

بإدخال المستوطنين إلى مدينة الجزائر ولو بالقوة "وذلك في الوقت الذي كان فيه الاستيطان الحضري يعرف نجاحا أكبر وخاصة في مدن الجزائر، وهران، عنابة، بجاية، مستغانم، ففي سنة 1830 بلغ عدد المستوطنين الموجودين في البلاد حوالي 90 بالمئة من المستوطنون في البلاد ويقيمون في المدن.

ونتيجة للتطور الصناعي في فرنسا خاصة بين عامي 1830-1840 وامتداد المقاومة إلى ضواحي الجزائر، فاتجهت بعد ذلك إلى سياسة استيطانية جديدة التي تعرف بالاستيطان الكلي.[1]

1- الاستيطان في العهد الملكي 1834-1848

أما بالنسبة للاستيطان في عهد **روبير بيجو*** فكان طموحه كبير في توطين اكبر عدد من المستوطنين ولتحقيق هذا الجانب وتوسيع دائرة الاستيطان صرح قائلا في غرفة النواب يوم 14ماي 1840" إننا في حاجة إلى اكبر عدد ممكن من المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين، ولكي تجلبوهم فلابد أن تعطوهم أخصب الأراضي، أينما وجدتم مياها تتدفق، وأراضي خصبة ومراعي جيدة، انزلوا بها المستوطنين غير مباليين بأصحابها،

[1] صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين، المرجع السابق، ص14.

***روبير بيجو:** هو توماس روبير بيجو دولا بيكونيري ولد في 15 اكتو بر سنة 1784، ومات بفرنسا بالكوليرا سنة 1849، حارب قبل مجيئه إلى الجزائر في اسبانيا واشتهر هناك بالعنف، وتولى الحكم في الجزائر في 29 ديسمبر 1840الى 29 جوان 1847 اتخذ خلال سنوات حكمه سياسة القهر والعنف والتدمير والنفي في إطار الحرب الشاملة التي مارسها تجاه الجزائريين، ينظر إلى: أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1900)، ط4، دار الغرب الإسلامي ، لبنان ،1992، ج2، ص22.

يجب توزيع هذه الأراضي[1] على الأوروبيين حتى يصبحوا أربابها"[2](**أنظر إلى الملحق رقم2).**

ونظرا للظروف الحربية التي سادت في فترة حكمه، بسبب المقاومة الشعبية رأى بوجو بان الاستيطان مهمة عسكرية يحققها المستوطنون العسكريون أو المدنيون المنظمون عسكريا وبدا الجنرال بوجو يشجع على إنشاء المستوطنات وانشأ المزارع حول المعسكرات يشغلها الجنود طوال مدة الخدمة العسكرية التي يقضونها في الجيش، إلا أن هذه التجربة

باءت بالفشل[3]، فانتهت بإضافة مستوطنة عسكرية إلى المستوطنات المدنية ضمن سياسة الاستيطان العسكري، اتجه إلى سياسة أخرى تسمى الاستيطان المدني وتحقيقا لذلك اصدر قرار 12 افريل 1841 الذي ينص على أن كل فرنسي يملك من ألف ومائتين إلى 15 ألف من الفرنكات يمكنه أن يحصل من الدولة على قطعة ارض تتراوح مساحتها بين 4الى 12هكتارا ومسكنا، وكان من نتيجة هذا القرار أن اشتدت الهجرة الأوروبية إلى الجزائر، ففي سنة 1843 وحدها وصل إلى الموانئ الجزائرية 14الف ومائة وسبعة وثلاثون مهاجرا منهم 12675 من الفرنسيين والباقي من الألمان والايرلنديين والسويسرين، كما عرفت عمليات بناء المستوطنات حيث بلغ عددها سنة 1844 فقط 28 مستوطنة في المتيجة والساحل، كما منح بوجو في سنة 1843 معسكر اسطاولي القديم وألف وعشرين هكتارا المحيطة به إلى الجمعية المدنية للرهبان وهذا الاستيطان أدى إلى نفاذ الأراضي التي كانت تحت تصرف الدولة .

---

[2] فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر، ابوبكر رحال، الجزائر، 2005، ص75.

[3] محياوي رحيم ، المرجع السابق، ص26.

ولمعالجة المسألة اصدر قرر أن سنة 1844و1846 وهما القراران اللذان يسمحان للإدارة الفرنسية بمصادرة الأراضي الجزائرية غير المزروعة والتي لايملك أصحابها وثائق تثبت الحيازة، اشتد الاستيطان الأوروبي بعد هذا القرار بشكل لم يسبق له مثيل ففي عام 1846 اصدر أمرا بالاستيلاء على أراضي القبائل المشاعة، ومن خلال هذا يمكن تلخيص مشاريع بيجو الاستيطانية فيما يلي:

- مصادرة أراضي الأوقاف الإسلامية

- مصادرة أراضي المخزن أو الدولة التركية الراحلة

- تفتيت أراضي الاعراش وتوزيعها بواسطة قوانين ومراسيم ، فعند رحيل بيجو من الجزائر في شهر سبتمبر 1847 وسقوط الحكم الملكي خلف وراءه(190400) مستوطنا أوروبيا بينهم(15000) شخصا في المستوطنات الريفية الداخلية (47247) من أصل فرنسي ينادون بضرورة إنهاء وصاية العسكريين عليهم وإلحاق الجزائر بفرنسا، كما ينص على ذلك قانون افريل 1845 والقوانين السابقة له[1].

2- الاستيطان في عهد الجمهورية الثانية 1848 -1852

بعد سقوط ملكية **لويس فيليب*** وقيام الجمهورية الفرنسية الثانية في مطلع عام 1848صدر قرار في شهر مارس نص على أن الجزائر جزء لايتجزء من التراب

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1870الى 1954، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 11.

***لويس فيليب:** ملك فرنسا من 1830-1848،ولد في باريس،وهو من الطبقة الارستقراطية وأنضم إلى الثورة الفرنسية برتبة ضابط عام 1789، ويعد من القادة الليبراليين الذين عارضوا الحكم الملكي بفرنسا بعد أحداث ثورة 1830و بقرار من فرنسا عين 07 أوت 1830 ملكا على فرنسا، ينظر إلى: بسام العسلي ،جهاد الشعب الجزائري، دار العزة و الكرامة للكتاب، الجزائر، 2009، ج1، ص253.

الفرنسي ، وسمح للمستوطنين الأوروبيين بانتخاب مستشارين بلديين لهم بالجزائر، فضغطوا على الإدارة الاستعمارية حتى قامت بإلغاء حق الأهالي في انتخاب نواب لهم في المجالس البلدية عام 1850، واهتمت الجمهورية الثانية بأمر التهجير والاستيطان الأوروبي ووضعت خطة لتهجير مائتي ألف أوروبي إلى الجزائر في ظرف عشر سنوات خاصة المشاغبين وذوي السوابق [1] مع توفير لهم الكثير من المغريات فجعلت الحكومة من عملية الطرد هذه قضية

وطنية حيث قال لويس نابليون "**إن المستقبل لكم حيث ستجدون أمامكم مناخا صحيا، وسهولا شاسعة، وأرضا خاما خصبة ملكا لكم وليس لأحد غيركم والتي ستحرثونها وترتقون إلى حياة مزدهرة وشريفة**"[2] ورغم أن عدد الذين هجرتهم هذه الجمهورية يقارب الثمانين ألفا من ضمن 131الف مستوطن أوروبي عام 1851بينهم 66الف من أصل فرنسي إلا أن الذين اشتغلوا كفلاحين ومزارعين لم يزيدوا على ثلاثين ألفا مات منهم ثلاثة ألاف ، وعاد حوالي سبعة ألاف إلى فرنسا والسبب عدم نجاحهم في :

_ كونهم عمالا وتجارا لا يفهمون شيئا في أمور الفلاحة

- عجزهم على التأقلم على حياة الريف والعمل الفلاحي

- عجزهم على التعود على الحياة الجماعية في المزارع الجماعية والاشتراكية

[1] يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية من 1830الى 1954 ويليه السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري1830-1954، دار البصائر، 2008- 2009، ص ص 15 ،16.

[2] عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، ش، و، ن، ت، الجزائر، 1975، ص ص 57، 58.

- عجز الحكومة عن توفير الإمكانيات التي وعدت بتقديمها[1]

3- الاستيطان في عهد الإمبراطورية الثانية 1852-1870

- **في عهد جاك لويس راندون:**

عندما سقطت الجمهورية الفرنسية الثانية تزعم نابليون الثالث الإمبراطورية الثانية عام 1852 واستعاد العسكريون نفوذهم بالجزائر بزعامة الحاكم العام الجنرال **جاك لويس راندون***، الذي شجع حركة الاستيطان الأوروبي وبني حوالي 56 قرية استيطانية خلال أعوام (1853_1859) واستعمل مثل بيجو أسلوب مصادرة أملاك الأهالي، وتفتيت أراضي الاعراش المشاعة وتحصل على 6136 هكتارا مابين عامي1851-1861، وفي يوم 26 افريل 1851 صدر قانون يقضي بتنظيم عمليات تمليك الأراضي للأوروبيين وبقي هذا القانون معمولا به حتى عام 1861، ثم اتجهت حكومة الإمبراطور إلى تشجيع الاستيطان الرأسمالي الواسع عن طريق الشركات الرأسمالية التي وعدت بإنشاء قرى

[2] يحي بوعزيز، سياسة التسلط والحركة الوطنية ، المرجع السابق، ص 17.

استيطانية كثيرة لعدد كبير من الأوروبيين[1]، ولتسهيل الحياة على الأوروبيين تم إلغاء الحواجز الجمركية بين الجزائر وفرنسا وأنشئ بنك الجزائر في أوت من نفس العام وبورصة الجزائر في ابريل 1852 ونجحت في زراعة القطن منذ عام 1850 إضافة إلى زراعة، التبغ والكروم وغيرها[2]، وفي إطار أراضي الامتياز، ولقد جاء التشريع الجديد الذي يطبق القانون العام في صالح كبار المستفيدين من الامتياز الذين لا يخضعون لأي التزام أو رقابة وبحلول تاريخ 31ديسمبر 1851 كانت مساحة أراضي الامتياز الموزعة توزيعا نهائيا في إطار نظام.

الإجراءات السابقة قد بلغت 19،813هكتار يقع ثلثها في مقاطعة الجزائر13،388 وحوالي الثلث في كل من مقاطعتي قسنطينة 3،345 ووهران 3،080 ولا تشمل هذه الأرقام مزارع المعمرين [3] كما نلاحظ أيضا أن إنشاء **المكاتب العربية*** لعب دور كبير في خدمة المستوطنين ومما يدل على ذلك لم تحقق سياسة منح الأراضي مقابل الالتزام ببناء المستوطنات على جزء منها وإسكانها الأوروبيين، إذ عمل أصحاب الامتيازات سعيا وراء تحقيق الربح دون مخاطرة، إلى استخدام الجزائريين مقابل أجور زهيدة بدلا من

***جاك لويس راندون:** هو جاك لويس قيصر راندون، ولد في 27 مارس 1795، عينه لويس نابليون كخليفة للجنرال هوتبول ليصبح لاحقا حاكما عاما، عاصر الكثير من الأحداث منها المقاومة في الاغواط والتي قادها ناصر بن شهرة والشريف بوشوشة والشريف محمد بن عبد الله ،ارتقى إلى رتبة مارشال في 10 مارس 1856، مات بجنيف سنة1871 ينظر إلى: يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري،المرجع السابق، ص 17 .

[1] المرجع نفسه، ص ص 17،18.

[2] صالح عباد، الجزائر بين المستوطنين وفرنسا، المرجع السابق، ص 20.

[3] شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار1827-1871، تر: المعهد العالي للترجمة، مج1، شركة دار الأمة، الجزائر،2008، ص634.

***المكاتب العربية:** هي المؤسسات التي يتمثل موضوعها في ضمان تهدئة القبائل بصفة دائمة وذلك بإرادة عاد لة ومنتظمة، وتهيئة السبل للاستيطان، وعلى عمال هذه المؤسسات أن يميلوا أكثر إلى البحث السلمي لكل المشاكل التي كانت تتطلب أحيانا استعمال القوة، والعمل للتغلب على جميع العراقيل التي تواجهها عن طريق دراسة البلاد والإحاطة بالانتفاضات العسكرية بأقل جهد ووقت وبأقل الخسائر، ينظر إلى عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،2007، ص 177.

الأوروبيين ، ولقد أوضح ذلك احد تقارير المكاتب العربية سنة 1858بالعبارات التالية "**في الكثير من الجهات تفلح الأرض اليوم بنفس الأيدي السابقة بأيدي الأهالي** [1]" ومع ذلك لم يرتاح المستوطنون الأوروبيون لسياسة المكاتب العربية هذه لأنها تحد من نفوذهم وسيطرتهم فشنوا ضدها حربا وانتهت الحملة بقيام نابليون بإلغاء الحكم العسكري وإنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات ومكان القيادة العليا للقوات البرية والبحرية بالجزائر وذلك يوم 24 جوان 1858[2] بعد رفض المعمرون للنظام العسكري في فترة راندون حاول نابليون أن يطبق سياسة جديدة وأسلوب جديد فانشأ هذه الوزارة التي اسند ت إليها كل مصالح الجزائر الإدارية وذلك لطمأنة المعمرين بالدرجة الأولى ليضمن استقرارهم في الجزائر[3]، فكانت جنسيات المستوطنين في الجزائر سنة 1855على النحو التالي:86363، فرنسي، و42569اسباني، 9082 ايطالي، 6536 بريطاني[4]، 6040الماني، 2105 سويسري، 444 بلجيكي وهولندي، 290 بولندي، 285 برتغالي وقد بلغ تعدادهم كما يوضحه الجدول التالي[5]:

الدوائر	المعمرون	هكتار	عدد المعمرين في 100 هكتار
الجزائر	60018	91580	6553
البليدة	22003	66158	3311
مليانة	4706	13922	3380

[1] صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين1830-1930، المرجع السابق، ص، 24.

[2] يحي بوعزيز، سياسة التسلط والحركة الوطنية ويليه السياسة الاستعمارية، المرجع السابق، ص 21.

[3] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص 140.

[4] Lahoari Addi.DeLALgeriepres.coloniale a LAlgriecoloniale.entreprise .national du Livre. Alger.1985.p.52

[5] إبراهيم مياسي ، الاستيطان الفرنسي في الجزائر، ع5، **مجلة المصادر**، مجلة سداسية محكمة يصدرها م، م، و، د، ب،ح، و، نهج الانتصار،الابيار، الجزائر ،2008، ص118.

ونأخذ أراضيهم والثاني هو أن نفرنسهم ونصبغهم بصبغتنا "فسهل متيجة لوحده والبالغة مساحته 201000هكتار، منح منها45000 هكتار للمعمرين وفي إحدى القبائل في سهل الشلف تم إقطاع 12000هكتار من ضمن 39000هكتار وقبيلة أخرى تجاور الخميس لم يبقى لها الاحتلال سوى 4000 هكتار من ضمن 89000[1].

وفي الفترة الممتدة مابين 1860و1870 تقرر إعادة نظام الحكم العسكري وتدعيمه مع الحاكم العام الجديد بيلسي أو جون جاك بيلسي الذي جمع في يده كل السلطات تقريبا لكن نابليون عارض ذلك ودعي إلى الاهتمام بالأهالي تحت تأثير من المستشارين المقربين إليه الذين أقنعوه بسوء سياسة الاستيطان وعدم جدوى من تهجير الاوروبين من أوروبا إلى الجزائر وبضرورة توجيه المستوطنين الأوروبيين الموجودين بالجزائر إلى العمل الصناعي والتجاري إلا أن بيلسي كان عازما على إتباع سياسة راندون فيما يخص مصادرة الأراضي وتهجير العناصر الأوروبية وتوطينهم.

[1] بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين،2007،الجزائر، ج1، ص 417.

وعند زيارة نابليون إلى الجزائر سنة 1863 وشغله أمر الملكية الشخصية للأراضي بالنسبة للأهالي الجزائريين واستقر رأيه على إقرارهم في الأراضي التي يستغلونها ويستقرون بها إذ صرح إلى بيلسي قائلا "**بان الجزائر مملكة عربية***" ونصح الأوروبيين بالاهتمام باستثمار الغابات والمعادن واستصلاح الأراضي وغيرها وتماشيا مع هذه السياسة اقتنع مجلس السيناتوس كون سولت بإصدار قرار 22ابريل 1863 الذي يقضي بتمليك الجزائريين الأراضي التي تحت أيديهم سواء كانت في الأصل ملكا شخصيا لهم وهنا تضح عداء العسكريين الذين هم الأداة السياسية لتنفيذها، وعين الماريشال **باتريس مكماهون****حاكما عاما جديدا إلى الجزائر في سبتمبر1864 ولقد شهدت هذه الفترة مجيء الأوروبيين إلى الجزائر ، ففي سنة 1866 أصبح عدد الأوروبيين يبلغ 200 ألف نسمة ويؤكد انه يجب أن تكون الجالية الأوروبية غنية ،مترفة واقتراح تخصيص 100 مليون فرنك لتطوير الاقتصادي وتوزيعها توزيعا لا يخدم سوى المستوطنين الأوروبيين[1].

-* **مملكة عربية:** جاء بها نابليون الثالث للتخفيف من حدة الصراع والتناقضات القائمة بين الجزائريين والمعمرين الأوروبيين بان يكون من خلالها حكما بينهم حيث جاء في رسالته الشهيرة 6 فيفري1863 إلى الحاكم العام بيليسي، يجب"إقناع العرب بأننا لم نأت إلى الجزائر لاضطهادهم ونهبهم لكن لجلب منافع الحضارة لهم "فان "الجزائر ليست مستعمرة بمعنى الكلمة لكنها مملكة عربية "ويجب خلق المساواة بين الأوروبيين والأهالي، وهذا ماقاله نابليون" لكن تظهر لنا حقيقة هذا المشروع في الجانب الأخر منه حيث فتح المجال أمام الشركات الرأسمالية التي عمقت في سياسة اغتصاب الأراضي، إن سياسة المملكة العربية لا تعني في الحقيقة سوى مملكة الرأسماليين ورجال المال والارستقراطية الجزائرية ، لذلك فقد وقف جماهير الفلاحين الجزائريين ضدها حفاظا على أراضيهم، أما المعمرين الصغار فقد رفضوا هذه السياسة لانها حرمتهم من أراضي الجزائريين وحرمتهم من السلطة. ينظر إلى : صالح عباد الجزائر بين فرنسا والمستو طنين ، المرجع السابق ص ص 24، 25.

****باتر يس مكماهون:** هو ماري باتر يس موريس ماكماهون ولد في 13 جويلية 1808 من عائلة ايرلندية الأصل ،شارك في الحملة العسكرية الفرنسية على الجزائر 1830 شارك في معركة قسنطينة الثانية في اكتو بر 1837، وقاد حملة ضد سكان ميلة في شهر جوان 1857، احتل منطقة جرجرة عام 1857، عين حاكما عاما يوم 1 سبتمبر 1864، ينظر إلى: شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، 150.

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري ويليه السياسة الاستعمارية، المرجع السابق، ص ص 26، 27.

ولم يخصص أي مبلغ للجزائريين واقترح مراقبة الزاويا، وتكوين مخبرين وجواسيس الشرطة الفرنسية في فرض الرقابة السياسية والفكرية على الأهالي و خصص معظم مناطق التل للتوطن الاستعماري واقترح اعتبار الجزائريين فرنسيين تطبيقا للقوانين والتشريعات الفرنسية السابقة التي تعتبر الجزائر أرضا فرنسية منذ عام 1848 مع احتفاظهم بشخصيتهم الإسلامية، إلا من يرغب في غير ذلك،و اصدر مجلس السيناتوس كونسيوليت قرار بهذا الشأن يوم 14 جويلية 1865 حدد كيفية الحصول على هذه الجنسية ورغم تأييد ضباط المكاتب العربية لهذه السياسة

الجديدة، وإلحاح نابليون على تطبيقها، فان السلطات الاستعمارية بالجزائر عارضتها وتباطأت في تطبيق قرار 22 افريل 1863ولم تحدد لغاية 1869 سوى ما يتعلق بحوالى 96 قبيلة في 15 دورا، وتحايلت في ذلك فحددت لصالح الإدارة الاستعمارية مساحات كبيرة من الأراضي هي ملك لأصحابها ،كما تباطأت في تطبيق قانون ديسمبر 1864 الذي ينص على أن كل أوروبي يريد امتلاك قطعة ارض عليه أن يشتريها بماله الخاص إضافة إلى ذلك قمت بتشجيع الاستيطان الريفي فانشات 11قرية استيطانية بين عامي 1861-1864 وهجرت 4580 مستوطنا أوروبيا جديدا وارتفع عدد المستوطنون خلال سنوات من 86الف إلى 118الف شخص واستفاد المستوطنون الأوروبيون من القروض دون الأهالي وطالبو بان تخصص لهم مساحة100 ألف هكتار من الأراضي للاستيطان كانت مؤجرة لغيرهم،

وتم جلب 50 ألف أوروبي جديد بفضل هذه السياسة والمشاريع.

وأعادت حكومة ايميلي أوليفي **الغابات المحروقة** *(حرائق عام 1865) مجانا إلى أصحابها، وثلث الغابات غير المحروقة ومساحتها 78453 هكتار، وباعت لهم الباقي بسعر 31 فرنك للهكتار ومساحته84623 هكتارا، ومبلغه الإجمالي 5077400فرنك ، وارتفع عدد الأوروبيين إلى 295 ألف شخص عام1870[1].

رفض المستوطنون هذه السياسة،لان هدفهم هو تحويل الجزائر إلى إقطاعية برجوازية كبيرة لهم يكونون فيها أسيادا، ويكون الأهالي عبيدا لهم، وزعموا أن الجزائريين ليسو أهلا لهذه الإصلاحات والتشريعات الجديدة التي تحاول حكومة الإمبراطور أن تطبقها لصالحهم وغادر مكماهمون الجزائر غضبا من سياسة الإمبراطور، وهنا حاول المعمرون أن يلصقوا تهمة حرائق 1865 في متيجة وقسنطينة باالاهالي. وفي عام 1865 هجرت فرنسا عددا كبيرا من الأوروبيين إلى الجزائر، وجملوا معهم الأمراض والأوبئة المعدية أدت إلى وفاة عدد كبير من الأهالي الجزائريين ، ولم تسعفهم الإدارة الاستعمارية [2].

والى جانب كل هذا حدث القحط والجفاف فيما بين أعوام 1865- 1868 إضافة إلى الجراد الذي قضى على الأخضر واليابس فحدثت مجاعة كبرى عامي 1867-1868 توفي خلالها أكثر من نصف مليون من الأهالي وكان سبب هذه النكبة زلزال البليدة وضواحيها، فادعى المستوطنون الأوروبيون أن سبب هذه الكارثة هو جهل الأهالي

---

[1] يحي بوعزيز، المرجع نفسه، ص27.

***الغابات المحروقة:** عندما شبت الحرائق عام 1865 في متيجة، و هضاب قسنطينة، وغاباتها بسبب قيام الأوروبيين بإحراق هشيم مزارعهم وهبوب رياح حارة،حاول المعمرون أن يلصقوا التهمة بالأهالي ليثبتوا عدم أهليتهم لإصلاحات الإمبراطور رغم أن الحاكم العام مكماهون أكد في مذكراته أن هذه الحرائق سببها قيام الأوروبيين بإتلاف هشيم مزارعهم، وان هذه الحرائق تحدث في أوروبا نفسها، ولنفس هذه الأسباب وغيرها كل عام. ينظر إلى: يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية،المرجع السابق ص29.

[2] يحي بوعزيز،سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص ص28،29.

بالفلاحة وأعلنت لجنة التحقيق التي أرسلها مجلس الشيوخ إلى ذلك عام 1868، وأعلنت أنهم

عاجزون عن استغلال أراضيهم وطالبت بإلغاء التشريعات التي صدرت لصالحهم في أعوام 1864-1865-1863.

وفي المقابل لقد اثبت أن دعاوي الأوروبيين باطلة ، وان الأهالي يحسنون أمور الفلاحة التي ورثوها أبا عن جد و يحسنون التخزين لسنوات القحط ، وان سبب عدم وجود مواد مخزونة خلال هذه المجاعة يعود إلى ربا اليهود الذين يقدمون للأهالي قروضا بالربا تزيد أرباحها أحيانا على 100و يشترون إنتاجهم من الحبوب والأصواف والحيوانات قبل حلول مواسم قطفها بأسعار بخسة جدا .

وبسبب هذه الكوارث الأمراض والأوبئة والمجاعة اضطر سكان الواحات والهضاب العليا والمرتفعات إلى النزوح نحو المناطق التلية بعد أن فقدوا مصدر عيشهم وحياتهم .[1]

في المقابل كان سكان المناطق التلية يعاونون نفس المعاناة فقامت السلطات الاستعمارية بتجميعهم وحشدهم في العديد من الملا جيء منها مليانة والشلف وغليزان لحماية الأوروبيين ، وبذل الأثرياء الجزائريين أموالهم لمساعدتهم وليس هذا فقط فقد اضطروا إلى الاقتراض من السماسرة اليهود بأرباح زهيدة كما صرح مكماهون بذلك "**وحتى جمعهم في تلك الملا جيء لم يكن من اجل المساعدة، وإنما من اجل أن تفنيهم الأمراض والأوبئة التي ستنتشر بينهم بسبب الاكتظاظ** "[2].

[1] عمار عمورة، موجز تاريخ الجزائر، دار ريحان، الجزائر،2002 ، ص119.

[2] المرجع نفسه، ص 105،

واستغل الكاردينال **لافيجري*** لتنفيذ سياسة التنصير واسعة ليتامى هذه المجاعة مقابل فتات الخبز لهم حيث يقول "**علينا أن نجعل من الجزائر مهدا لدولة مسيحية تضاء أرجاؤها بنور منبع وحيها الإنجيل تلك هي رسالتنا**"[1]

دون أن ننسى نشاط هؤلاء الأوروبيين في الجزائر ،فالتدفق الأوروبي نحو الجزائر قد بدء منذ احتلال الجزائر العاصمة كانت تلك محل مبادرات شخصية في التنقل من أوروبا الجنوبية واغتنموا فرصة المساحات الشاسعة التي هيأها الاستعمار في الجزائر ولكنها في نفس الوقت تناسب إرادة سياسية في جعل السكان الأوروبيين في تزايد بالنسبة للأهالي الجزائريين، وتجذر وجودهم في الجزائر وحصلوا على جميع الحقوق وأصبحوا من أسياد البلاد وأصبحوا يمارسون السيادة الفرنسية أيضا وان وضعية هؤلاء الدخلاء لوضعية ممتازة وقوية الجانب ،من شانه أن تنسي هؤلاء الدخلاء أصلهم الوضيع وماضيهم التعيس ،وانقلبت نفسية كل واحد منهم وأصبح يشعر شعور الغازي[2]وهم تجار في معظمهم أو مزارعين واستولوا على معظم صناعة الصيد في موانئ الشرق والوسط للساحل الجزائري إذ يكسبون 196 من 201 باخرة التي تعمل الصيد في السواحل و148 من 306 باخرة صيد فاصطادوا سنة 1844 ستة وخمسون بالمائة من الوزن الإجمالي للسمك إضافة إلى أنهم العمال الضروريين لانجاز أعمال التجهيز(موانئ، طرقات، سكك

***لافيجري:** هو شارل أنطوان مارسيال، ولد في 21 أكتوبر 1825م دكتور متخصص في علم اللاهوت وأستاذ في التاريخ بجامعة باريس، مؤسس المدرسة التبشيرية في المشرق وجمعية مبشري إفريقيا المعروفة بفرقة الآباء البيض في الجزائر، عمل على تنصير الجزائريين مستغلا اليتامى ليضفي على عمله صفة الإنسانية، ينظر إلى علي بطاش، لمحة عن تاريخ القبائل حياة الشيخ الحداد وثورة 1871، دار الأمل، الجزائر،2007، ص58.

[1] عمار عمورة، موجز تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص، 128.

[2] فرحات عباس، المصدر السابق، ص59، 61

حديدية)[1] لقد كانت المشكلة الرئيسية التي يواجهها المستوطنون الأوروبيون القادمون إلى الجزائر هو أنهم فقراء

ولا يملكون الأموال الضرورية لتجارة أو الصناعة ولهذا كانوا يفضلون العمل في الزراعة ويطلبون من الدولة أن تعطيهم الأرض مجانا والقروض بفائدة بسيطة يدفعونها بعد بيع الغلات، فقام نابليون الثالث بتشجيع الشركات على الاستثمار في الجزائر وتوطين الاروبيين هناك والدولة الفرنسية هي من يدفع الثمن[2].

فعرفت زراعة الكروم نشاط كبير نظرا لتوفير جميع الشروط لنجاحها كخصوبة ارض الجزائر.

وكان السبب في زراعة الكروم هو إصابة إنتاج الكروم في فرنسا واروبا عامة مرض الفيلوكسيرات في سنوات 1881-1886 فهذا المرض قضى على إنتاج الكروم هناك فرأوا في الجزائر المكان الملائم لإحياء هذا المنتوج وأحسن دليل على ذلك هو مقدار المساحة المغروسة الذي ارتفع من 1871الى 45286 هكتار في سنة 1883الى جانب نمو المستوطنين وازدياد نشاطهم[3]

وفي نهاية هذا الفصل نستنتج أن الاوروبين استعملوا كل الحيل لتثبيت وجودهم هناك إذ نلاحظ أن مختلف مراحل الحكم كلها تخدم المستوطنين الاوروبين وفي مقابل ذلك الاستيطان احد ركائز تدعيم الاستعمار في الجزائر إذ نجد أن فرنسا قبل أن تثبت وضعها في الجزائر خلال السنوات الأولى من الاحتلال حول بقاءها في الجزائر من عدمه،

---

[1] كمال كاتب: مقدمة بن يمين ستورا، أوروبيون، أهالي، ويهود بالجزائر من 1830-1962، دار المعرفة، د،م د، س ،ص 55.

[2] عمار بوحوش، التاريخ السياسي...، المرجع السابق، ص186.

[3] بوعزة بوضرساية، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن19م، م،و، د، ب،ح، و، الجزائر،2007، ص230.

وجهت أنظارها الأولى إلى خيرات البلاد، أملاك من و أراضي باعتبارها أول محطة للفرنسيين في الجزائر بدا الاحتلال الفرنسي جرائمه بمصادرة مساحات واسعة من أراضي الاهالي وادعى لنفسه حقوقا ليست على ارض الجزائر وذلك قبل مجيء المستوطنون إليها ومن هنا بدؤا في السن القوانين التي تتماشى وفق مصالحهم ولتحقق فرنسا أهدافها سعت إلى فرنسة الجزائر وذلك من خلال جلب أعداد كبيرة من الأوروبيين واتخذت من الجزائر ميدانا لتجارتها الاستعمارية شجعت أيضا الاستيلاء على الأراضي الزراعية والأملاك العقارية لتلبية حاجة الأوروبيين ومن اجل إنجاح السياسة الاستعمارية الفرنسية وخاصة الاستيطانية ولقد شجعت

الكثير من الشخصيات الفرنسية العسكرية والمدنية هذه السياسة وربطوا الاحتلال بالاستيطان.

فالاستيطان بدون احتلال سيكون عمل غير مكتمل في نظر الكسي طوكفيل حيث يقول" **إذا تركنا العرب لأنفسهم، وتركناهم يتشكلون في قوة منتظمة، فلا مستقبل إطلاقا لمبادرتنا في إفريقيا** "

ويقول أيضا " **السيطرة الكاملة والاستيطان الجزئي هو النتيجة التي اعتقد القيام بها، إلى أن تظهر استحالة بلوغها**"[1]

فالبرجوازية الفرنسية كان حلمها الوحيد أن تجعل من الجزائر إقليما فرنسيا تعمره بالفرنسيين والأوروبيين.

[1] الكس دوطوكفيل،المرجع السابق،40

الفصل الثالث:

الاستيطان في عهد الحكم المدني

(1870- 1914)

المبحث الأول: مختلف القوانين التي دعمت الاستيطان

المبحث الثاني: استقدام مهاجري الالزاس واللورين

المبحث الثالث: انعكاسات الاستيطان على المجتمع الجزائري

تمهيد:

في هذه الفترة وبعد أن سقطت الإمبراطورية الثانية وزال حكم **نابليون الثالث** *، ولقد لقي هذا ترحيب كبير من طرف المستوطنون الأوروبيون كرد فعل على السياسة الإمبراطورية وتخلصهم من السلطة العسكرية ونفوذ العسكريين الذين كانوا اكبر عقبة أمام أهدافهم وطموحاتهم وأعلن عن الجمهورية في الرابع من سبتمبر انتصارا لهم لكن في المقابل ازدادت أوضاع الجزائر أكثر سوءا مما كانت عليه من قبل، فأصبح الحكم في الجزائر بيد المعمرين الأوروبيين يملون سياستهم على الحكام المدنيين وهؤلاء يسيرونها حسب مزاجهم ولإنجاح هذا الأمر شجعت سياسة الإسكان عن طريق بناء المراكز الاستيطانية.

وتقديم الأراضي بالمجان[1] ونشطت حركة الاستيطان الأوروبي نشاطا واسعا ومكثفا ابتدءا من 1887واتجهت نية الإدارة الاستعمارية إلى غزو أرياف الجزائر الداخلية وتوطين العنصر الأوروبي بها ومن خلال هذا التوسع سنوضح بنموذجين حول هذا الأخير نموذج توسع في شرق البلاد والمتمثلة في **منطقة الاوراس**** ونموذج توسع أخر

***نابليون الثالث:** هو شارل لويس نابليون بونابرت ولد في 20 افريل 1808، ثالث أبناء لويس بونابرت، وفي شهر ديسمبر 1848 انتخب رئيسا للجمهورية الفرنسية الثانية لمدة رابع سنوات ولما شعر باستحالة انتخابه مرة ثانية احدث في ديسمبر 1852 انقلابا ضد الجمهورية، وأعلن النظام الإمبراطوري مسميا نفسها لإمبراطور الثالث، أطلق سراح الأمير عبد القادر في ديسمبر1853، وتوفي في 1873/01/09 عن عمر يناهز 75سنة.ينظر إلى: عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر1830-1962، وزارة المجاهدين، 2008، ج2،ص 504.

[1]جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر،م ،م ،و،م، الجزائر، 1994 ،ص124.

****الاوراس:** تطلق كلمة الاوراس جغرافيا على الكتلة المحصورة بين باتنة وخنشلة شمالا، وخنشلة وزريبة الوادي شرقا،وزريبة الوادي وبسكرة جنوبا ، وبسكرة وباتنة غربا ، بحيث تكون شكلا رباعيا بطول مائة كيلومتر للضلع الواحد، أما سياسيا فتشمل تراب الولاية الأولى أثناء الثورة التحريرية ينظر إلى: محمد العيد مطر ، الغزو والاحتلال وأثره على الحالة الاجتماعية لسكان المنطقة 1844-1884، الفرنسي للاوراس، ع10، **مجلة العلوم الإنسانية كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة محمد خيضر بسكرة ، نوفمبر2006،ص97.

في منطقة سيدي بلعباس منطقة الاوراس : تعتبر منطقة الاوراس من اكبر المناطق التي عرفت صعوبة في تضاريسها والكفاح ضد العدو الفرنسي وارتكز تغلغل هذا الأخير في منطقة الاوراس على تحقيق استيطان بشري أوروبي وهذا بصورة متزامنة مع اتساع المناطق التي سقطت تحت الاحتلال[1]والجدول التالي يوضح توزيع السكان الأوروبيين في منطقة باتنة خلال سنتي 1848و1849

السنة	الأجناس							المجموع
	فرنسيون	انجلومالطيون	اسبان	ايطاليون	ألمان	سويسريون	شتات	
1848	214	59	09	98	02	03	00	385
1849	259	25	06	35	08	04	03	340

توزيع السكان الأوروبيين في مدينة باتنة خلال سنتي 1848و 1849[2]

1-منطقة سيدي بلعباس: يدخل إنشاء مدينة سيدي بلعباس ضمن المستوطنات ال19 التي في عمالة وهران، ويعود تاريخ بداية ظهور هذه المدينة إلى ماقبل ذلك ،وبالتحديد إلى سنة 1843 عندما أوكلت مهمة انجاز مركز استيطاني على الضفة اليمنى لوادي مكرة بمحاذاة قبة الولي الصالح سيدي بلعباس ،ثم اخذ هذا المركز في التوسع واستقطاب الأوروبيين إلى غاية نهاية 1848، حيث تقرر تحويل المركز إلى مستوطنة أوروبية بشكل رسمي، وحسب شهادة الإمبراطور نابليون الثالث أثناء زيارته الثانية إلى الجزائر وتعتبر أراضي سيدي بلعباس من أخصب الأراضي الموجودة في الجزائر[3]

[1] عبد الحميد زوزو، الاوراس، المرجع السابق ، ص 270.

[2] المرجع نفسه، ص269.

[3] إبراهيم لونيسي، الاستعمار الاستيطاني في الجزائر خلال القرن 19م، منطقة سيدي بلعباس نموذجا، ع6-7، **مجلة عصور**، مجلة فصلية محكمة يصدرها البحث التاريخي بجامعة وهران، جوان-ديسمبر، 2005، ص68.

كما يوضح الجدول التالي بعض عمليات التوسيع التي شملت بعض المراكز.

التابعة لمنطقة سيدي بلعباس سنة 1899

السنة	المركز	المساحة (هكتار)	عدد المعمرين	بلدية تابعة للمركز	ملاحظات
	بوخنيفيس	450	53	بلدية كاملة بوخنيفيس- دائرة سيدي بلعباس	توسيع
	لمطار	584	72	بلدية كاملة لمطار-دائرة سيدي بلعباس	توسيع
	بود انس	1403	142	بلدية مختلطة بمكيرا-دائرة سيدي بلعباس	توسيع
	طابلا	680	96	بلدية مختلطة بمكيرا-دائرة سيدي بلعباس	توسيع
	بوسوية	584	46	بلدية مختلطة لتلاغ-دائرة سيدي بلعباس	توسيع

نموذج عن التوسع في الجنوب الغربي وهران-سيدي بلعباس [1]

[1] إبراهيم مياسي، توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري1881-1912، م، م ،و، م، رويبة، الجزائر 1996م، ص129.

***حرب عام 1870الفرنسية البروسية:** كان ترشيح ليوبولد لعرش اسبانيا قد وجد معارضة شديدة من فرنسا التي رأت إعطاء بروسيا قوة ونفوذا يهدد مصالح فرنسا، ويخل التو زان الدولي في أوروبا، لكن ليوبولد وافق على الأمر في 1870، فاعتبرتها فرنسا مؤامرة من بسمارك لإذلال الأمة الفرنسية، فأعلنت فرنسا الحرب فورا وكان ذلك عام 1870.فشلت فرنسا في الحرب فشلا ذريعا آذ استسلم نابليون الثالث وبذلك انهارت الإمبراطورية الثانية بعد أن تمكن البروسيون من محاصرة مدينة باريس العاصمة التي سقطت في 28 جانفي 1871 وخسرت فرنسا في النهاية مقاطعتي الالزاس واللورين وكان الحدث الأكبر الذي تمخض عن هذه الحرب ولادة الإمبراطورية الألمانية في عام 1871 .ينظر إلى: صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين،1830-1930، المرجع السابق، 58.

وبعد حرب عام 1870 **الفرنسية البروسية***، رحلت فرنسا سكان الالزاس واللورين إلى الجزائر ووعدتهم ب10 ه من الأراضي، ولما كان اغلبهم من العمال والتجار والصناع، فقد فشلوا في أعمالهم الفلاحية و بسبب ذلك اتجهت الإدارة الاستعمارية إلى جنوب شرق فرنسا، والى فرنسي الجزائر أنفسهم لتطوير حركة الاستيطان الأوروبي ،وصادقت نجاحا في أعمالها وأنشأت أكثر من 197 قرية استيطانية أسكن بها 30 ألف شخص

نصفهم من أوروبي الجزائر، وانطلاقا من هذا قام الممثلون السياسيون للمستوطنين الأوروبيين في البرلمان الفرنسي وعددهم 6 نواب بالضغط على الحاكم العام في الجزائر وذلك بتشكيلهم قوة ضاغطة في فرنسا[1]

وبعد هذا حصلت الإدارة الأوروبية من حكومة الدفاع الوطني على سلسلة من المراسيم التي تنظم الحكم المدني في جميع الميادين وقبل أن نتطرق إلى استقدام مهاجري الالزاس واللورين لابد أن نتطرق إلى أهم القوانين التي دعمت الاستيطان في الجزائر.

[1] بوحوش، التاريخ السياسي، المرجع السابق، ص163

المبحث الأول: مختلف القوانين التي دعمت الاستيطان

بعد دراسة الفرنسيين للملكية في الجزائر،حيث وجدوا في التشريعات العقارية الوسيلة الذكية والطريقة الانجح لتحقيق هدف الاستيطان،فقد شملت مرحلة الاحتلال الاستيطاني ترسانة قانونية عظيمة لايمكن مراجعتها جميعا من بينها:

-قرار كلوز يل الصادر في 07 ديسمبر 1830، ونص على ضم كافة الأوقاف الإسلامية التي شملت أوقاف مكة والمدينة والمساجد والزوايا وأوقاف الأندلس والطرق وغيرها إلى قطاع أملاك الدولة

-22 جويلية 1834، ما يعرف بقانون الإلحاق،حيث قررت الحكومة الفرنسية إلحاق الجزائر بفرنسا باعتبارها مستعمرة فرنسية عسكرية،وهذا يعني أن كل الجزائر بأراضيها وخيراتها ملك لفرنسا

- قرار عام 1839 الأمر بمصادرة أراضي الجزائريين الذين ساندوا الأمير عبد القادر استئنافه الجهاد في ذلك العام

- قانون 24 مارس 1843 القاضية بدمج الأوقاف في أملاك الدولة [1]

[1] بشير كاشة الفرحي، مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر1830-1962، م،و،ن،ش د،ب،2007، ص45.

قانون 1 أكتوبر 1844 التي أجازت بيع أراضي الأوقاف ونقل ملكيتها إلى المستوطنين، وقضت بشغور الأراضي الغير مستغلة التي لايثبت الجزائريون ملكيتها بالوثائق

6- قانون سينتاتوس كونسيلت 22-أفريل-1863

ظلت السلطات الفرنسية بعد مضي 25 سنة على تطبيق القوانين التعسفية التي مهد لها قرار 1863 الهادف إلى تحطيم الشعب الجزائري اقتصاديا واجتماعيا.[1]

ولتكثيف المعاملات العقارية مع المستوطنين يؤكد عبد الحميد زوزو في كتابه الاوراس إبان فترة الاستعمار أن كل العقود وجميع قرارات التقسيم،وكل عمليات مصادرة الأراضي التي أبرمت بين الحكومة الفرنسية والأهالي بخصوص ملكية الأرض، تبقى سارية المفعول، كما تبقى حقوق الدولة مصونة في ما يتعلق بأملاك البايلك، وكذلك الأملاك العمومية المحددة في المادة الثانية من قانون 16 جوان 1851 وكذا الأملاك التابعة لقطاع الدولة مثل الأخشاب والغابات[2].

- قرار 1870اصدرته حكومة الدفاع الوطني سنة 1870 بسبب الضغوطات التي شهدتها من طرف المستوطنين الأوروبيين ومما جاء فيه :

- يحق للمستوطنين الأوروبيين انتخاب تسعة نواب في المجلس الوطني وثلاثة في مجلس الشيوخ.

[1] مصطفى الاشرف، المرجع السابق، ص17.

[2] عبد الحميد زوزو، الاوراس، المرجع السابق، ص275.

-يتم إنشاء مجالس استشارية للنظر في شؤونهم[1].

ففي هذه الفترة رفعت من معنويات المستوطنين عن طريق تقديم معونات مالية وعقارية، فجاءت التشريعات الجديدة تدعم موقفهم، فجاء مرسوم في 4 سبتمبر 1871 الذي

يعفي المستوطنين من الضرائب عند استئجار مساحات تصل100الف ه وأيضا القوانين بإقامة قرى استيطانية والملكيات الصغيرة التي لا تتعدى مساحتها 40ه وقانون الإلحاق آو التبعية الذي يضمن توطين الأوروبيين الجدد في الجزائر[2].

6- قانون كريميو1870:

كان اليهود رغم المعاملة الخاصة يعتبرون أهالي في نظر القانون الفرنسي مثلهم في ذلك مثل المسلمين كما أن مرسوم 1865 الخاص بالجنسية الفرنسية شمل أيضا اليهود فبعد قيام الجمهورية الثالثة في 04سبتمبر 1870 عين المحامي اليهودي كريميو حارس للأختام في مندوبية بوردو،وكلف بشؤون الجزائر،فواصل مساعيه بإلحاح حتى اقنع حكومة تور بقضية التجنيس وفي 24 أكتوبر 1870 اصدر **أدولف كريميو*** مراسيم تجنيس اليهود، وإدخال نظام المحلفين في القضاء، وكذلك تغيير الوضع السياسي ،وكان تجنيس اليهود جماعيا مستغربا بالنسبة للفرنسيين قبل الجزائريين واستغربه حتى اليهود لأنهم لم يطلبوا التجنيس الجماعي [3]

[1] إبراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر، المرجع السابق،ص129.

[2] الغالي غربي، المرجع السابق، ص204، 205.

***أدولف كريميو** : هو إسحاق موسى كريميو و اسمه الحقيقي أودلف كريميو، يهودي الأصل ،رجل سياسي فرنسي ،كان محامي ثم نائب في المعارضة في 1842،عين وزيرا للعدل في حكومة الدفاع الوطني بعد سقوط الإمبراطورية

فبفضل هذه الجمهورية منحت الجالية اليهودية بالجزائر حق الحصول على الجنسية الفرنسية، وبهذا القرار استطاع المهاجرون الفرنسيون انس تولوا على مساحات كبيرة من الأراضي وعليه فان سياسة الجمهوريين في مطلع السبعينات من القرن 19 كانت ترمي إلى

رفع معنويات المستوطنين الأجانب واليهود بالجزائر، عن طريق تقديم معونات مالية وعقارية إليهم حتى يتمكنوا من توطيد أقدامهم بالجزائر، كما قدمت الحكومة الفرنسية تسهيلات بشأن الهجرة إلى الجزائر، وبهذا فان سياسة الجمهوريين في مطلع السبعينات من القرن 19 كانت ترمي إلى رفع معنويات المستوطنين الأجانب واليهود بالجزائر،كما قدمت الحكومة الفرنسية تسهيلات بشان الهجرة إلى الجزائر وذلك بتجنيس عدد اكبر من اليهود ووضعت تحت تصرفهم الأراضي الشاسعة دون مقابل [1] فان مرسوم كريميو سمح لليهود بان يحصلوا على الجنسية الفرنسية والتمتع بجميع الحقوق[2] لقد وجدت فرنسا كل من هذا مخرجا لزيادة عدد المستوطنين من الجنسيات الأخرى عن طريق فتح باب التجنس لهم ،فتحمس اليهود لقبول الجنسية الفرنسية حتى تتهيأ لهم الفرصة أن يعاملوا معاملة المستوطنين وقبول اليهود الجنسية الفرنسية منذ الربع الأخير من القرن 19 دليلا على تعاونهم مع الاستعمار الاستيطاني[3] وكانت هذه التسهيلات

الثانية ومباشرة أصدر قراراته بإعطاء المواطنة ليهود الجزائر سنة 1870. ينظر إلى: إبراهيم مياسي، لمحات من جهاد الشعب الجزائري ، د،م ،ج ،الجزائر،2007. ص209.

[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ج1، ص 236.

[1] بوحوش، المرجع السابق، ص140.

[2] المرجع نفسه، ص157.

[3] التميمي، المرجع السابق، ص24.

بإصدارها لعدة قوانين وضعت بين يدي الحاكم العام والجهاز الإداري لتمكين هذه السياسة ، وهذا ماسهل على كريميو إصداره قانونه الذي يحمل اسمه وتضمن عدة نصوص منها: تكوين 03 ولايات مع إبقاء المناطق العسكرية، وإلغاء المكاتب العربية التي عانى منها المستوطنون وتجنيس اليهود بالجنسية الفرنسية وكان الجمهوريون يسعون إلى تحقيق الاندماج الكلي باعتبار الجزائر مستوطنة خاصة بالأوروبيين، ولقد ارتفعت نتيجة ذلك مساحة الحكم المدني بين 1870-1884الى 209 بلدية كاملة الصلاحيات و75 بلدية مختلطة في الجزائر وحصر النظام العسكري في المناطق الصحراوية، كما أصدرت الحكومة في باريس قرارا بإنشاء منصب الحاكم العام المدني مثلما طالب به الكولون [1] كان كريميو قد اصدر أكثر من عشرين قرارا خلال شهر واحد من سنة 1870، غير انه اشترط لتكوين البلديات المدنية والمختلطة والأهلية شروط في عدد السكان ونسبهم، فالبلدية الكاملة يكون عدد سكانها الفرنسيين 100على الأقل و500 جزائري على الأكثر أما المختلطة فيكون عدد الفرنسيين 250 على الأقل وعدد الجزائريين2500 جزائري على الأكثر .

أما الأهلية فيكون سكانها الأوروبيين اقل من عشر مجموع السكان، فتصبح البلديات الكاملة الصلاحيات إدارة مدنية كاملة[2]

ومن خلال هذا نجد أن المرسوم قد وضع اليهود فوق العرب والبربر،كما وصفه الأمير عبد القادر من منفاه وأضاف إلى الجالية الأوروبية عنصرا جديدا ضد أبناء الجزائر[3] ولقد استفاد اليهود بطبيعة الحال من هذا الوضع الجديد حيث كانت هذه السياسة

[1] بن داهة عدة، المرجع السابق،ج1 ص462.

[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج1، ص 435.

[3] صالح عباد، الجزائر بين المستوطنين وفرنسا، المرجع السابق، ص، 46.

تهدف إلى تقسيم الجزائر إلى قسمين والتقرب من احدهما على حساب الأخر[1] ولقد رفض الجزائريون هذا المرسوم الذي منح الجنسية الفرنسية إلى حوالي 38 ألف يهودي في الجزائر .

وعليه مكن لليهود ارض في الجزائر إذ يصرح قاروا بقوله "إن أربعين ألف يهودي حصلوا في يوم واحد وهو يوم النكبة والكارثة بواسطة الغش والخداع على المزايا التي يحصل عليها اللاتينين في روما إلا بعد نضال قرنين من الزمن"[2]ونتيجة هذا القرار بلغ عدد الأوروبيين في الجزائر حوالي 530الف نسمة عام 1891[3]

قانون وارني1873(Loi de wanier) أوقانون المستوطنين

لقد حقق المعمرون، في عهد الجمهورية مطلبا من مطالبهم وهو فتح المجال لهم للدخول إلى أراضي العرش،بواسطة قانون 26 جويلية 1873[4] المعروف باسم قانون وارني هو من وضع هذا المشروع وهو الذي أقام الملكية الفردية داخل أراضي القبائل الجماعية وينص هذا القانون على:

تأسيس الملكية العقارية بالجزائر والحفاظ عليها ونقل الممتلكات التعاقدية للعمارات والحقوق العقارية مهما كان أصحابها كما ينص عليه القانون الفرنسي[5]وينبغي

---

[1] جلال يحي، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الازاريطة، الإسكندرية، 1999،ص198.

[2] عيساوي محمد، نبيل شريفي، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري،1830-1871، مؤسسة كنوز للنشر، الجزائر،2011، ص146.

[3] زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية ، لبنان، د، س، ص509.

[4]عباد، الجزائر بين فرنسا و المستوطنين، المرجع السابق، ص77

[5]جيلا لي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962، تر، قندوز عباد فوزية، م ، و، د، د، ب،ح، و،(د،م)، (د، س) ص67.

أن تكون الأراضي مضمونة بسندات فرنسية، تحدد السمات الرئيسية للملكية العقارية من حيث المساحة والموقع وغيرها، وهي إجراءات دقيقة جدا والتي تستدعي قدرا كبيرا من الموارد المادية والبشرية .. لذلك يجب البدء بالقبائل المعروفة أكثر[1] ويزعم وارني أن القانون يخدم مصالح الجزائريين أيضا لأنه يمنحهم حق ملكية الأرض، وهذا هو شكل القانون الخارجي الخادع، لكن الشك كان قائما لان الاستعمار لايمكنه أن يقدم على خطوة ايجابية لصالح الجزائريين ويتضح هذا في حصرها لملكية الجزائريين على ثلاثة هكتارات وأتاح للإدارة الفرنسية فرصة سحب المساحات المتبقية وإعادة توزيعها على المستوطنين ،وفسح المجال للبيع والشراء بين الفرنسيين لهذه الأراضي [2] كما نظر وارني بقانونه هذا إلى مصالح رؤوس الأموال الفرنسية التي وصلت إلى مرحلة التصدير إلى الخارج فجعل هذا القانون مساحات

الحلفاء التي لامالك لها كما جاء في التقرير"تعود ولن تعود إلا للدولة الفرنسية" الأمر الذي يوفر لأصحاب رؤوس الأموال المادة الأولية لصناعة الورق تعتبر هذه هي أهداف القانون لكن في الواقع لديه أهداف أخرى اشد خطورة على مصالح الجزائريين حيث تميز هذا القانون بشكل قابل للتأويلات، فيبين انه إذا أراد احد من أفراد القبيلة الحصول على نصيبه من ملكية الجماعة أو القبيلة فتقسم ملكية القبيلة على أجزاء بعدد أفراد القبيلة فتحول الملكية المشتركة إلى ملكية فردية ومن ثم يمكن بيع هذه الملكية للمعمرين ولا ننسى أن عملية التقسيم تتم في المحاكم الفرنسية ،حيث ترفع تكاليف المحامين والقضاء إلى أسعار قد تفوق ثمن الأرض نفسها، الأمر الذي يؤدي إلى بيع

[1] المرجع نفسه،ص،68.

[2] عبد المالك بن خلف، المرجع السابق، ص24.

الأراضي في المزاد العلني، فتذهب الأراضي هذه إلى أيدي المضاربين ويخرج الجزائريون من المحاكم بدون ارض ولا أموال وهذا هو هدف وارني[1]

وتميز هذا القانون بالسلب والنهب حيث نوضح ذلك بنموذج عن الكيفية التي تم بها تطبيقه في إحدى القرى المختلطة الواقعة بمدينة سطيف وهي ريغة كانت جملة الأراضي قبل القانون تبلغ 168الف هكتار ،50الف هكتار من الغابات دخلت في حيازة الدومين و40الف هكتار استولت عليها السلطات تحت ستار المصادرة والحجز بسبب انتفاضة 1871كما اخدت المساحات الأخرى وضمت إلى الدومين بحيث بلغت مساحة الأراضي في البلدية 104500ه ولم يبقى بين أيدي سكان البلدية البالغ عددهم حوالى 36الف نسمة سوى قرابة 33الف ه فقط اي اقل من هكتار واحد للفرد الواحد بما فيها المساحات البور والأحراش[2]

ومن خلال سنوات 1884-1893 تمكن الأوروبيون من شراء مالا يقل عن 242،004ه من الأراضي الزراعية من الجزائريين والاسرائليين من الكولون 96،654 بحيث حقق الأوروبيون فائضا يقدر ب 145،350ه وأي تبادل تجاري بين الجزائريين والكولون كانت تتم لصالح الكولون كما يوضح ذلك الجدول التالي:

الفترة الزمنية	مساحة الأراضي التي انتقلت إلى الأوروبيين (الوحدة:هكتار)	مساحة الأراضي التي اشتراها الفلاحون الجزائريون (الوحدة:هكتار)	الفارق
1877-1889	563،762	131،374	432،388

[1] عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين، المرجع السابق، ص ص80، 81.

[2] جمال قنان، المرجع السابق، ص125.

مجموع مبيعات العقارات الريفية من 1877-1898

وهذا الجدول يوضح الفرق بين عدد الهكتارات التي انتقلت إلى الأوروبيين والأراضي التي اشتراها الفلاحون الجزائريون من الكولون وهناك استنزاف لأراضي الجزائريين واستغلال عجزهم من الحفاظ على أراضيهم وإذا أرادو أن يسترجعوها فيتم استرجاعها عن طريق الشراء من الأوروبيين فالضرائب التي تفرض عليهم جعلتهم يبيعون أراضيهم لهؤلاء.

6- قانون 1887 المكمل لقانون وارني

جاء هذا القانون في 18 أفريل 1887 الذي هو اشد عنفا على الجزائريين ،لهذا دعم هذا القانون ونشط التعمير الرسمي الذي اعتزمت السلطات الاستعمارية انجازه[1] فبموجب هذا القانون توسعت عمليات رسم الحدود والاعتراف بالملكية.

ويشار إلى هذا القانون باسم قانون مجلس الشيوخ الصغير، في حين أن استئناف هذه العمليات سيمكن الإدارة من امتلاك بعض ألاف الهكتارات، وخدمة لمصالح المستوطنين الأوروبيين صدر قانون يبطل الحضر المفروض على نقل أملاك العرش التي لم يقدمها قانون 1873وعليه صدر قانون 28أفريل 1887 ونص على مايلي:

-عملية تجديد أراضي القبائل والدواوير التي سنها القرار المشيخي 1863، والتي أهملت سنة1870 أعيد العمل فيها وفق المادة الثانية من هذا القانون، حيث صدر مرسوم تنفيذي في 22سبتمبر 1887 يحدد الأشكال الجديدة التي يتم وفقها تحديد الأراضي

[1] إبراهيم مياسي، لمحات من جهاد الشعب الجزائري، المرجع السابق، ص192.

المبحث الثاني:استقدام مهاجري الالزاس واللورين

- التعريف بمنطقة الالزاس واللورين

يقع إقليم الالزاس واللورين في الشمال الشرقي من فرنسا على الحدود الألمانية الفرنسية ويغطي حوالي41،727 عدد سكانه حوالي أربع ملايين نسمة،ومن أهم منتجات هذا الإقليم القمح والجا دورا والشعير والشوفان والنبيذ الأحمر والابيض وتشمل الثروات المعدنية ،الحديد الخام من اللورين والبوتاس من الالزاس[1]، و يتميز هذا الإقليم بتنوعه اللغوي والعرقي الكبير وبغناه بالفحم الحجري،وظل موضع خلاف مزمن بين فرنسا وألمانيا منذ قيام الثورة الفرنسية عام 1789بالنسبة لموقع هذا الإقليم فهو يقع شمال شرق فرنسا، ومن الجنوب سويسرا، ولوكسمبورغ من الشمال، ويحده من الشرق نهر الراين الذي يمتد على مسافات طويلة في ألمانيا، وتقدر مساحة هذا الإقليم ب8280 كلومترمربع وبطول يقدرب190كلومترمربع وعرض يناهز50كلومترمربع ويتميز سكان الالزاس واللورين بتنوعه الثقافي والعرقي الكبير إذ تقطنه مجموعات فرنسية وألمانية ونمساوية ومجموعات من الروم والغجر، ولا يزال أصل تسمية الإقليم غير معروف لكثرة الفرضيات بشان أصله اللغوي، وتعد مدينة ستراسبورغ أهم أحواض الالزاس واللورين ويوجد بها مقر البرلمان الأوروبي ومن المدن الهامة في الإقليم هناك ميلوز وبلفور[2].

إلا أن منطقة الالزاس واللورين ظلت موضع نزاع مستدام بين المانيا وفرنسا، فقد احتلتها مملكة بروسيا في حرب 1870، وقال رئيس الوزراء المملكة اوتو بسمارك كلمته

---

[1] مصطفى أحمد أحمد، حسام الدين إبراهيم عثمان، الموسوعة الجغرافية، الجزر، المناطق، الأقاليم، الصحاري، دار العلوم للنشر والتوزيع، د، م، 2004، ج3، ص71

[2] متاح على الرابط التالي موسوعة الجزيرة الالكترونية: (www.aljazeera.net) ، بتاريخ: 2017/03/29، على الساعة:18:25.

الشهيرة"**ستراسبورغ ستكون وستبقى مدينة ألمانية إلى الأبد** "، و على اثر ذلك أعلن الإقليم جزءا مما تسمى في الأدبيات السياسية الفرنسية أراضي الإمبراطورية المفقودة ، وترجع أصول هذا النزاع إلى التداخل اللغوي والعرقي الكبير في المنطقة، وبالتالي ظلت بروسيا وبعدها ألمانيا تعتبر الالزاس جزءا من مجالها اللغوي والعرقي ،لكن الهوية الفرنسية للمنطقة قديما ،فسكان الالزاس شاركوا بقوة في نشاط الثورة الفرنسية،[1]

وفي عام 1798 أعلنت جمهورية ميلوز التي كانت قائمة يومها في الإقليم لانضمام لفرنسا ، وظلت قضية الالزاس مطروحة إلى أن استعادتها فرنسا في نهاية الحرب العالمية الأولى، لكن نزعة جرمانية ظلت قائمة في الإقليم إلى حين احتلاله من قبل ألمانيا النازية عام 1940، وقد أرجح التنكيل والاضطهاد الواسع النطاق الذي مارسته الشرطة الألمانية ،فانخرط سكان الإقليم في مقاومة الاحتلال النازي وعادت الالزاس واللورين إلى فرنسا عام 1945 في نهاية الحرب العالمية الثانية ،وظلت جزءا من البلاد من ذلك الحين[2]بعد سلسلة المراسيم المتعلقة بانتقال السلطة من يد العسكريين إلى المستوطنين الذين شجعوا بدورهم مزيدا من الهجرة لدعم تواجدهم ،في سنة 23 فبراير 1871 قامت شركة الزراعة السابقة التي تأسست سنة 1840 باستعادة الفكرة التي أطلقها الدكتور فارني، عبر استدعاء عائلات المزارعين الفرنسيين من ضحايا الحرب، وقد اقترح محافظ الجمهورية ألكسي لأمبير يوم 05 مارس قائلا"**منح مواطنينا من الالزاس واللورين ضيافة جديرة بصناعهم**"وقال أن "**الالزاسيين سيغيرون الأرض دون تغيير الوطن**"[3]وقد تكفلت لهم الحكومة بمنحهم

---

[1] عبد الرؤوف سينو، العروبة والقرن الحادي والعشرين، تيار المستقبل، بيروت، 2009، ص ص 12، 13.

[2] المرجع نفسه ، ص14.

[3] شارل روبير اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر، عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982، ص 114.

100000ه من خيرة الأراضي،[1] وتم التصويت على القانون بتاريخ 21جوان من نفس السنة، غير أن قانون صدر يوم 15 سبتمبر حدد التزامات الدولة ونظم لجان الهجرة وخصص قرضا قدره400000فرنك[2].

وشهدت الجزائر تدفق جماعات كبيرة من أهل الالزاس واللورين الرافضين التبعية لألمانيا فتحولوا إلى فرنسا، وأصبحت الأرض الجزائرية الحل الوحيد لاحتواء هذا النزوح المفاجئ ففي الدفعة الأولى استوطن حوالي 5000 شخص في الجزائر[3] لان هذا الاستيطان لم يكن ليكفلهم شيئا ماعدا إتاوة سنوية رمزية قدرها سنتيم واحد عن الهكتار لأراضي الامتياز، لان هذه الأراضي أصبحت تمنح بسهولة لكل شخص قادم من المنطقة ويمتلك رأس مال قدره 5000 فرنك، وحتى وان لم يكن له رأس مال فانه سيستفيد مقابل الإقامة مدة تسع سنوات وقيامه بعمل زراعي فعلي بعدها صدر مرسوم 15يوليو1874 ليقلص مدة الإقامة المطلوبة للحصول على الملكية إلى خمس سنوات، والى ثلاث سنوات بالنسبة لمن يثبت صرفه مبلغ 100فرنك عن الهكتار الواحد في أعمال التهيئة[4]وتعد فترة 1871-1881 ذروة الموجات المهاجرة ،حيث ارتفع عدد المهاجرين من 246000الى 376000 ألف مستوطن ولقد فشل مهاجري الالزاس واللورين في أعمالهم الفلاحية ولم يستقر منهم لممارسة الفلاحة سوى 387 عائلة ضمن 1183 عائلة مهجرة ،انفق على نقل وإسكان منها 6500 فرنك[5]نظرا لصعوبات التي تعرض لها المهاجرين الجدد لأنهم لم

---

[1] شارل روبير اجيرون، تنمية الاستيطان في الجزائر1870-1930، ع2، تر، محمد الطاهر العمودي، **مجلة المصادر**، الجزائر،1999، ص187.

[2] المرجع نفسه، ص115.

[3] بوعزة بوضرساية، المرجع السابق، ص،236.

[4] اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص115.

[5] بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية ، المرجع السابق، ص،31.

يتأقلموا مع البيئة الطبيعية والبشرية للمنطقة من جهة، وتعرض محاصيلهم الزراعية للتلف

جراء عوامل المناخ كقلة الأمطار، أو البرد الشديد، أو الرياح وانتشار الجراد وغيرها...[1]وغادر المهاجرين الجدد هو جهلهم بالزراعة والفلاحة، فكان عند إنشاء قرية استيطانية يقف وراء التسهيل لهم في تلك الفترة أطراف متعددة منها:

- الوزارة الداخلية لتحديد المكان الجغرافي
- الأشغال العمومية (الطرق، المياه، المباني الإدارية)
- الفلاحة للأشغال الفلاحية

فكل هذا لتسهيل على أهل الالزاس واللورين العيش الهني والحياة الكريمة[2] ومن الذين لم يتراجعوا عن فكرة الاستيطان سلموا أراضيهم للعرب لتسييرها من طرف الخماسين [3]

ولقد طرح موضوع الحرب بين فرنسا وبروسيا بجدية لدى باريس مشكل توطين سكان منطقة الالزاس واللورين، الذين انتقلوا بأعداد كبيرة إلى الجزائر، حيث وصل عدد العائلات المهاجرة 1200 عائلة ليرتفع العدد خلال السنوات القليلة المقبلة نحو 4000 عائلة ،أنشأت من اجل استقلالها 200 قرية ، وحتى تقنع السلطات الفرنسية الالزاسيين واللوريين بالاستقرار أكثر قامت الإدارة الاستعمارية بالتنازل لهؤلاء المستوطنين الجدد بمساحات من الأراضي[4]، وجهزت لهم الطرق والسكك الحديدية،وبفضل تقدم التجهيزات

[1] إبراهيم مياسي، الاستيطان الفرنسي في الجزائر، المرجع السابق ، ص120.
[2] بوضرساية، المرجع السابق، ص227.
[3] اجيرون، تنمية الاستيطان ، المرجع السابق، ص187.
[4] الغالي غربي، المرجع السابق، ص205.

والعلم التقني شيدت لهم السدود ووزعت عليهم الكهرباء،ورفعت عدد القرى الاستيطانية إلى 400 قرية[1]

وبهذا اتجهت حكومة باريس لتطوير حركة الاستيطان الأوروبي أكثر، وصادفت نجاحا في أعمالها، فهجرت من مقاطعتي الالزاس واللورين وتنازلت لهم الإدارة الاستعمارية مابين1881-1882 على مساحة 34726ه لحركة الاستيطان الأوروبي وانشات أكثر من 197 قرية استيطانية وأسكنت بها 30الف شخص من المقاطعة [2]

ولم تجد فرنسا أمام هذا الوضع الجديد منذ أول الثمانينات سوى مطالبة باريس باعتمادات مالية[3] للزيادة في بناء مستوطنات لهم مع العلم أن النواب الأحرار حاربوا هذا النداء تحت لواء **الجمعية الفرنسية لحماية الأهالي***

فحصلوا على غلاف قدره 50 مليون فرنك لإقامة 170 قرية استيطانية على مساحة قدرها 400الف ه تمت مصادرتها من أملاك الجزائريين وتقديمها لهؤلاء المهاجرين الجدد وأضافت لها فيما بعد مساحات انتزعت هي الأخرى عنوة من أصحابها فاقت 170 ألف هــ استفادوا منها بصفة مجانية.[4]

وقد ازداد النشاط الاستيطاني بعد 1871 بتهجير أعداد كبيرة من فرنسيي الالزاس واللورين **(انظر إلى الملحق رقم 4 و 5)** ، فكان التحول كما يلي:

---

[1] فرحات عباس، المرجع السابق، ص ص58، 59.

[2] يحي بوعزيز، سياسة التسلط ...، المرجع السابق، ص32

***الجمعية الفرنسية لحماية الأهالي**: تكونت في باريس سنة 1881 أسسها المؤرخ ليروي بوليرا وفيكتور تشو نشيه، كان هدفها جعل الأهالي أصدقاء بدل إبعادهم عن الفرنسيين، كان أحمد بن بريهمات أحد أبرز أعضائها وساهمت الجمعية بعدة مقالات في جريدة المنتخب، ينظر إلى: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، المرجع السابق،ج1، ص 455.

[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، المرجع السابق، ج1، ص418.

[4] بوعزيز،سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق،ص33.

بين1871-1880 أنشأت 207 قرية استيطانية على مساحة قدرها 233369ه بمعدل 195418 ووصل عدد المستوطنين سنة1890الى 267672 ن،وفي سنة 1900 أصبح عددهم يتراوح 36425ن[1].

وفي الفترة بين 1871-1900 تم إنشاء أكثر من 364 مركز استعماري موزعة في القطاع العاصمي بوجود 110 مركز في متيجة ووادي الشلف، وشمال التيطري[2] فسنة 1900 هي السنة التي حدث فيها تغيير كبير لصالح المستوطنين **(أنظر إلى الملحق رقم 6)**، حيث أقرت حكومة باريس الفرنسية نحو الأهالي، ولكنه إجراء أعطى الفرنسيين بالجزائر ميزانية مستقلة، لتطوير صناعتهم وتجا رتهم ومراقبة مصاريفهم التي جمعوها من ضرائبهم وضرائب الأهالي مثلت مرحلة النظام المدني العصر الذهبي للهجرة والاستيطان، حيث هاجر ألاف من فرنسي الالزاس واللورين ومن جنوب فرنسا ،وكان يوزع على هؤلاء المهاجرين سنويا مساحات كبيرة ، حيث كانت الأولوية في امتلاك هذه الأراضي لمهاجري الالزاس واللورين[3] فتمكن كولون الجزائر من توفير مستوطنات جديدة،ومكن هذا النشاط الاستيطاني من تحويل الكولون في الجزائر إلى ملاك استغلاليين كبار يعيشون البحبوحة والرخاء المفرط وأصبحت ارض الجزائر بالنسبة لهم وسيلة ادخار[4]، وذلك ما أدى إلى دفع جديد للاستيطان الرسمي بإقامة الملكية الفردية محل المشتركة والتي سهلت بدورها الاستيطان الحر بكل أشكاله[5].

---

[1] أحميدة عميراوي، أثار السياسة الاستعمارية، المرجع السابق، ص 96.

[2] أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، م، و،ك ،الجزائر، 1986، ج2، ص98.

[3] حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871-1895، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص86.

[4] أجيرون، تنمية الاستيطان في الجزائر، المرجع السابق،190.

[5] المرجع نفسه، ص79.

المبحث الثالث:انعكاسات الاستيطان على المجتمع الجزائري

كان لسياسة الاستيطان الأوروبي بالجزائر آثار سيئة وخيمة العواقب في ميادين مختلفة على الجزائريين فقد تم تحطيم العائلات الجزائرية الكبرى التي كانت تمثل القيادات للمجتمع الجزائري روحيا، وماديا، بل وحتى اقتصاديا، وسياسيا، واجتماعيا، ومزق المجتمع الجزائري شر ممزق وشرد وأفقر.

1- سياسيا:

كانت انعكاسات سياسة الاستيطان في الميدان السياسي وخيمة على الأهالي الجزائريين، لأنها جردتهم من جميع الأنشطة السياسية وجميع التمثيليات، فكان المسلم الجزائري من حيث المنطق والمعقول هو مسلم جزائري وكفى، ومن حيث القانون الدولي هو فرنسي، ومن حيث المعاملات الداخلية الفرنسية هو رعية فرنسي، يقوم بجميع الواجبات ولا يتمتع بالحقوق الفرنسية التي يتمتع بها غيره، فلا تحق له هذه الحقوق إلا في حالة واحدة وهي خروجه عن أحكام الشريعة الإسلامية في كل ما يتعلق بحالته الشخصية، ويدخل تحت أحكام القانون المدني الفرنسي[1] كانت التفرقة العنصرية هي الوجه الظاهر في الجزائر ففي الإدارة المحلية كان تمثيل العنصر الوطني قليلا بالنسبة لعدد السكان الأصليين، وفي القضاء حول المستوطنون الأمور الشرعية لسكان المسلمين إلى القضاء المدني وقد اعتمد المستوطنون في خططهم على تقوية التمثيل السياسي في فرنسا وفي داخل الجزائر، وحرص هؤلاء على حرمان الجزائريين من التمثيل السياسي، وكانوا يريدون الإدماج والحقوق السياسية لجميع الأوروبيين، أي ضم الجزائر لفرنسا لكن بشروط هي الامتناع عن دفع الضرائب،

[1] أ حمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2010، ص 432.

وعدم أداء الخدمة العسكرية في الجيش وعدم دفع أي تكاليف مالية[1]، فالحكومة الفرنسية في باريس جربت عدة أنواع من الحكم المباشر في ارض الجزائر، إلا أنها تتعمد في كل مرة إبعاد العنصر الإسلامي من الحكم ووضعه موقع المتشرد أمام أصحاب السلطان ،فالوالي العام الفرنسي الذي يعينه مجلس الوزراء يمثل السلطة الفرنسية ، ويتلقى الأوامر من وزير الداخلية لكنه لا ينفذ إلا ما يرضي عنه الاستعمار وما يفيد الاستعمار، فإذا بدا من احد الولاة العامين ما يدل على الاستقلال برأي أو مخالفة لأي مصلحة استعمارية، ثار عليه المستوطنين الأوروبيين وطالبوا بتنحيته،[2] وحتى المراتب العليا في الحكومة لم يتمكن الأهالي ولا حتى الطبقة العليا من الوصول إليها، فكانت جل المناصب للموظفين الفرنسيين والأوروبيين بصفة عامة ،وقد اعترف الفرنسيون بأنه لايوجد من بين خمسة ألاف موظف إلا ثمانية رجال من المسلمين،[3] وقد وصل الأمر بالفرنسيين إلى حلمهم بتأسيس وطنهم في الجزائر وحدهم دون سواهم لذلك احتكروا جل المناصب المهمة لهم، وحاول المستوطنون كذلك منع فرنسا من حشر انفها في شؤونهم لأنهم كانوا يتهمونها باعتناق مبادئ تحررية وإنسانية والدفاع عن حقوق العرب على حساب مصالحهم[4].

أما في ميدان الانتخابات لهم حقوق مثل الفرنسيين فكان المسلمون ينتخبون نوابهم مباشرة في المجالس البلديات التامة ، والمجلس العمومي،والمجلس المالي وحتى هذا لم يكن عاما لسائر الرجال كما هو الشأن عند الأوروبي، بل هو خاص بطبقات معينة، والمسلم الجزائري لا يشارك في انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ،ومجلس النواب،

---

[1] حياة سيدي صالح، المرجع السابق، ص75.

[2] أحمد توفيق المدني، هذه الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 2001، ص، 99.

[3] المرجع نفسه، ص،100.

[4] فرحات عباس، المرجع السابق، ص66.

فالفرنسيون وحدهم هم الذين ينتخبون ثلاث شيوخ وتسع نواب للقطر الجزائري بنسبة شيخ واحد وثلاث نواب لكل عمالة[1].

2- اقتصاديا

لقد تسببت سيطرة المستوطنين الأوروبيين على البلاد وخيراتها في إضعاف أصحاب البلاد الشرعيين، وانتشار الفقر المدقع بينهم، وأدى ذلك إلى انهيار الحرف والصناعات المحلية، وتحول أصحابها إلى بسطاء وعاطلين، خاصة بعد أن انتشر خاصة بعد أن انتشرت الوسائل التقنية الحديثة وتسرع المعمرين في استعمالها، وكان من المفروض ونظرا لضخامة رؤوس الموال، وكثرة الشركات التي يسيطر عليها المعمرون، فتزدهر الحياة الاقتصادية ويعم الرخاء غير أنه تزايد وتضاعف عدد الجزائريين إلى الضعف خلال الخمسين عاما، نقص إنتاج الحبوب بنسبة 20 بالمئة وعدد الأغنام إلى نصف ماكان عليه ، لم يزد الدخل السنوي لكل شخص جزائري على عشرة ألاف فرنك قديم على أكثر تقدير في حين أصبح الدخل الزراعي وحده بالنسبة للأوروبيين يمثل 95بالمئة حمضيات، و90 بالمئة خمور، 20 بالمئة شعير، 30 بالمئة زيتون، هذه كلها تشكل قسطا مهما من الإنتاج التقليدي.[2]

ومن أجل ذلك تعقدت حياة أكثر من سبعة ملايين جزائري كادحين تنحصر مواردهم في أراضي لهم في المناطق الزراعية، فانتشرت البطالة بشكل خطير، واضطر العمال المزارعون إلى الهجرة شبه الجماعية إلى المدن للاستقرار على أطرافها في إحياء بنوها بأنفسهم من القصدير والبوص، وقطع الأخشاب، وعلب الأطعمة الفارغة.

[1] أحمد توفيق المدني، هذه الجزائر، المرجع السابق، ص436.

[2] بوعزيز، سياسة التسلط ....، المرجع السابق، ص66.

وأصبح أكثر من نصف مليون شخص يسكنون هذه الأكواخ وعشرة أشخاص في كل خيمة في حالة اجتماعية لا يرثى لها، حيث لاغذاء كاف ولا عناية صحية، ولا عمل يوفر لهم بعض الغذاء الضروري، وكان من بين ما أضطر هذه الحشود إلى هجرة الريف إلى المدينة فرارا من الاضطهاد الإداري والرغبة في تعليم أولادهم بالمدارس والاستفادة من العمل في بعض الورش والحضائر ولو لمدة أسابيع قليلة في العام[1].

أما عن التمييز الحاصل بين الظروف المؤهلة للمزارعين فكان جد مجحف في حق الفلاح الجزائري ويخدم كثيرا المزارعين الفرنسيين لقد أنشئت في الجزائر مصايف محلية ومصاريف في المناطق الزراعية لأجل تنمية الاستعمار وكان المستوطنون الذين يشكلون نقابات أو جمعيات تعاونية يقترضون من هذه المصاريف جميع مايحتاجون إليه لتحسين الأجهزة التي تلزمهم للإنتاج وكان بنك الجزائر والبنوك العقارية وبقية البنوك الأخرى تمنحهم سلفا كبيرة وكان اتصالهم بنوابهم والإعانات التي تقدمها لهم فرنسا من أكبر الأسباب التي ساعدتهم في التغلب على المصاعب التي تتعرض لها زراعتهم في الجزائر وبهذا فقد منح المستوطنون جميع التسهيلات اللازمة لنجاح مشاريعهم في الوقت الذي لم يعمل شيء قط من هذا القبيل للفلاحين الجزائريين،فقد ظلت المصاريف الزراعية والبنوك مغلقة في وجوههم ولم تبد من الحكومة الفرنسية أي مبادرة لمساعدتهم.

لقد أنشؤوا لأجله بعض الجمعيات الخيرية التي كانت بمثابة صناديق إعانة وتأمينا من الجوع كما أن قانون 14 أفريل 1893 الذي أنشئت بموجبه هذه الجمعيات نص على أنها مكاتب للاحسان، وهذه الجمعيات الخيرية للإغاثة والتسليف المشترك في الجزائر تهدف إلى إعطاء مساعدات مؤقتة للمواطنين وللعمال المزارعين الفقراء المصابين

[1] المرجع نفسه، ص 67.

بالأمراض أو الحوادث وأن تقوم بمنح قروض سنوية عينية أو نقدية للمواطنين وللفلاحين الخماسين لكي يستمروا في إصلاح زراعتهم وتنميتها وتحسين ما لديهم من المواشي.

وعليه فلقد أهمل أمر الفلاحين الجزائريين وتركوا لمصيرهم البائس فلم يحصلوا على المساعدات الكافية من المصاريف ولا اعتمادات من البنوك ولا العون من فرنسا ولم يتمكنوا بالطبع من الحصول على الرقي والازدهار الذي حصل عليه المستوطنون.

وهنا أصبحت نتائج الجمعيات الخيرية وباء على الفلاحين فقد جعلتهم تحت رحمة رجال العمال مما عجل في خرابهم وبؤسهم.[1]

لقد اتخذ راندون بعد تعيينه حاكما عاما على الجزائر، من الاستيطان العمل القاعدي للاستعمار وربطه بالمصلحة العليا لفرنسا،ففي عهده أصدر المراسيم والقرارات المتضمنة تشجيعا أكبر للهجرة، وضمان البنيات الأساسية لإقامة اقتصاد زراعي متين، يكون فيه التركيز على المزروعات الصناعية بالدرجة الأولى كالتبغ والحلفاء والقطن والكروم التي تركزت بشكل كبير في متيجة ومعسكر وتلمسان، عين تموشنت، سيدي بلعباس، عنابة وغيرها[2]

ومع مرور الوقت توسعت زراعة الكروم والى جانب ذلك اتجهت الزراعة من الخمسينيات نحو إنتاج الحبوب التي خصصت لها مساحات شاسعة في مختلف مناطق الجزائر، واستقطبت العديد من المستوطنين الجدد الذين وجدوا في هذا النوع من الزراعة مصدرا لربح، بعدما اشتد الطلب على أنواع الحبوب بشكل متزايد[3] واستخدمت في ذلك التقنية الزراعية لخدمة مئات من الهكتارات في إنتاج القمح ،ونتيجة لتوسيع النشاط

[1] المرجع نفسه، ص ص142، 143.

[2] غربي الغالي، المرجع السابق، ص 201.

[3] صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين، المرجع السابق، ص ص 23، 24.

الزراعي، ازدادت حركة مصادرة الأراضي وتحويلها إلى المستوطنين المتدفقين باستمرار نحو الجزائر، وحتى في الشركات الأوروبية، ففي ربيع 1853تحصلت شركة جنيف على مساحات هامة من الأراضي المحيطة بمدينة سطيف بالإقليم الشرقي فاقت مساحتها 20 ألف هكتار، وفيها أنجزت الشركة 11 قرية استيطانية استوطنها سويسريون قدموا إلى سطيف.[1]

أما الماشية هي الأخرى تأثرت من سياسة الاستيطان، فنتيجة نهب الأراضي تأثرت أراضي الرعي والغابات، وبذلك توقف قطعان الماشية وكان لذلك تأثير على النشاط التجاري المترتب على تربية الماشية وتجارتها.[2]

فا نخفض عدد الأغنام من 8 ملايين عام 1865الى 7،7 مليون عام 1885 ثم الى3،9 مليون عام 1900[3] وبصفة عامة انخفض عدد رؤوس الماشية التي كان يملكها الجزائريون، من 17 مليون رأس عام 1887 إلى أقل من 13 مليون عام 1913[4]، أما الأبقار فانخفضت من مليون عام 1867 إلى 846 ألف 1900[5].

لم تكن انعكاسات سياسة الاستيطان سلبية على السكان فقط بل شملت كل عمل إنساني جزائري، وكل ما يخص الجزائريين في جميع المجلات، إلا أنها في المقابل كانت ايجابية على المستو طنين الأوروبيين وعليه فبقدر ما كانت ايجابية على الأوروبيين إلا أنها كانت سلبية على الأهالي الجزائريين،سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا.

---

[1] غربي الغالي، المرجع السابق، ص 202

[2] مالك التميمي، المرجع السابق، ص36

[3] رابح لونيسي، تاريخ الجزائر المعاصرة،1830-1989، دار المعرفة، الجزائر،2006، ص92.

[4] يحي بوعزيز، سياسة التسلط والحركة الوطنية ويليه السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري، المرجع السابق، ص36.

[5] أحمد حسين السليماني، نزع الملكية العقارية للجزائريين 1830-1871، ع6، **مجلة المصادر**، الجزائر،2002، ص ص118 ،119

3- إجتماعيا:

كل الإحصائيات تدل على أن عدد السكان في الجزائر في تزايد وكان على الحكومة في هذه الحال أن تتبع سياسة تعمل على استيعاب هذا العدد المتزايد من السكان كما هو واجب على كل حكومة تغار على صحة ورفاهية الأهالي، ولكن شيئا من هذا لم يحدث في الجزائر فان الحكومة الفرنسية لا تنظر إلى مشكلة السكان إلا من زاوية ما يحتاجه المعمرين ولأجلهم تشجع جميع المشاريع وتدعمها وتزودهم بجميع أسباب الراحة والرفاهية، أما بالنسبة للجزائريين لم يفعلوا لهم أي شيء ويتركون هذه الفئة في الأكواخ القديمة والقرى المبنية بالطين والخشب إضافة إلى ذلك وصل جور فرنسا إلى تمييز بين المستوطنين الأوروبيين والجزائريين، حتي في حالة المرض والموت فقد كانت لا تعير اهتمام لحالة الجزائريين الصحية وأن توفر لهم مراكز العلاج أما بالنسبة للمستوطنين فقد كانوا يأخذون الاهتمام الكامل الذي يفترض أن يكون من نصيب السكان الأصليين، حيث يوجد في المدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة وغيرها من المدن التي يكثر فيها السكان الفرنسيون والأوروبيون 1145 طبيبا، خصص350 طبيب لباقي البلاد أي بمعدل 4الى8 أطباء لكل 100000 ساكن[1]

- انتشار البطالة نتيجة تجريد الشعب الجزائري من أملاكه وأرزاقه وطرده إلى المناطق النائية وعدم وجود صناعة في البلاد مع عدم توافر أسباب الراحة ،أوجد بين آهل البلاد الجزائريين طبقة كثيرة من العاطلين عن العمل، فالعمال الذين يجدون ما يعملونه في الأراضي يتناولون مقابل هذا العمل أجور لاتكفي لسد رمقهم، فتحول أبناء الجزائريين إلى

[1] حسين تركي، هذه الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2002، ص ص 63، 64.

خدام في أراضيهم المسلوبة أو خماسين في حين كانوا قبل هذا الوقت هم أسياد الأراضي[1]، فمثلا نجد في مدينة مليانة كان الجزائريون من أهاليها يمثلون 60 بالمئة من مجموع سكان المدينة، فكانوا يعملون في بساتينها كأجراء وعمال زراعيين وعمال منجم الحديد وماسحين للأحذية ومنهم حتى المتسولين فكان الأغلبية منهم بطالا[2]وقد مست البطالة 2900000 من جملة 3200000 جزائري[3]

– انتشار المجاعة: نتيجة انخفاض المردود الزراعي الذي كان يعتمد عليه الأهالي بشكل كبير، فقد امتازت السنوات الممتدة من 1866-1868 بنكبات طبيعية كانت أقصى مايكون على السكان الجزائريين، وخاصة الفلاحين منهم، فظهور الجراد في أفريل 1866 على السهل المتيجي والمناطق المجاورة له،ثم الجفاف الذي كان أقل ضررا على الأوروبيين لأنهم كانوا يملكون أجود الأراضي وأكثرها ماءا بخلاف الفلاحين الجزائريين، وما صاحبه من ارتفاع في أسعار الحبوب وكل هذه العوامل تضافرت لتأتي بعدها كارثة كبرى تمثلت في المجاعة التي هلك بسببها الكثيرون ،وقدر عدد الموتى فيهاب500الف[4]، أي مايعادل 30الف نسمة، وهو رقم أدنى بكثير من الحقيقة ،وقدره الكثير من المؤرخين لسياسة الخاطئة ونتيجة إهمال المعمرين لخدمة الأراضي وذلك لجهلهم لطبيعتها وعدم تمكنهم من استغلال أخصب الأراضي التي امتلكوها[5]، فبقي الفلاح الجزائري عرضة القحط وفريسة الجفاف، فانتشر الجياع في البلاد فامتلأت الشوارع بالمتسولين ويذكر برزي الذي كان قسيسا على مدينة الشبلى بمتيجة "**إن الجياع كانوا يفدون إلى المراكز**

---

[1] أ بوالقاسم سعد لله، خلاصة تاريخ الجزائر، عالم المعرفة، الجزائر،2011، ص 82.

[2] أحمد حسين السليماني،المرجع السابق، ص 118.

[3] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 93.

[4] فرحات عباس، المرجع السابق، ص60.

[5] الجيلالي، المرجع السابق، ص159.

الأوروبية بالمدن منهم إلى القرى عراة،وقد غابت عنهم الصورة البشرية ،إذ أصبحوا هياكل عظمية.[1]

إلا أن هذه الكارثة التي أودت بحياة 500000 من الأهالي ورغم هولها فان احتياطي المعمرين من الحبوب لم ينقص منه شيء، كما أن مستودعاتهم كانت عامرة بالقمح ولم يخطر ببال أحد الرسميين أو الخواص أن لم يمد يد المساعدة للجائعين وذلك أن هؤلاء الأجانب كانوا مبتهيجين لاحتمال انقراض السكان بهذه الطريقة البسيطة[2]

– انتشار الإمراض: أصبحت الجزائر تضرب بالمثل في انتشار الإمراض المعدية الواردة من الجنود المدنيين [3]، فأصبحت أغلب الآمة الجزائرية في حالة مرض مزمن نتيجة الحالة الاجتماعية والصحية المتدهورة، فبينما نجد أن في الإحصاء الرسمي أن معدل حياة الأوروبي في قطر الجزائر هو 72 عاما بينما نجد معدل حياة الجزائري لايتعدى 50 سنة، ونقل برزي عن أسقف مدينة الجزائر أن عدد الموتى قد بلغ مائة ألاف شخص في عمالة الجزائر وان خلال شهرين فقد مات تسعة عشر ألف، بسبب انتشار الأمراض كمرض السل الضارب في القرى والبادية وفي المدن بصفة عامة فبينما يوجد في فرنسا 900 مستوصف صحي لمرض السل لايوجد بأرض الجزائر سوى 28 مستوصف، أما أمراض العيون الفتاكة فهي تنهب كل سنة بأبصار نحو 80 ألف من السكان المسلمين بالإضافة إلى مرض الكوليرا ، وفي القطر الجزائري كله توجد مستشفيات بها 25600، لاتكاد تكفي للسكان الأوروبيين وليس في قطر الجزائر أيضا إلا 1850 من الأطباء يستقرون بالمدن والقرى الكبيرة [4]

---

[1] خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص،109.

[2] مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص115.

[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، المرجع السابق، ج1، ص78.

[4] توفيق المدني، هذه الجزائر، المرجع السابق، ص 13.

- البؤس والشقاء:أصبح الأوروبيين بعد فترة من الزمن يشعرون أنهم أصحاب البلاد الأصليين[1]واصحبوا يروا أن العنصر العربي اجتمعت فيه كل الرذائل وأصبح الأوروبي يصب عليه كل غضبه،وكان تصرف السكان الأوروبيين المدنيين حسب الجنرال دي روفيقو سنة 1842يتمثل في قوله"حين تتعالى الأصوات التي تدعوا إلى الفتك بالمسلمين وتنذرهم بالويل، فكأننا نسمع زئير الأسد والضياع "، ونتيجة هذا انتقل البؤس والشقاء، وقد شاهد جول فيري هذا في عيون الجزائريين بعد سفر سنة 1892، ووصف منظر مأساة الشعب منذ الاحتلال فقال" رأينا وسط الغابات بقعا محروثة وحقولا مزروعة شعيرا وقمحا قرب سهول حرثها طيلة قرون المحراث العربي العتيق، سلبت من يدي الجزائريين سلبا وضمت إلى أملاك الغابات[2].

وكيف لا يظهر البؤس في وجه الأهالي حيث يرى عدوه يسكن الدور والقصور في المدن، أما هو يهيم في البادية القاحلة، وإذا سكن الجزائري في المدينة فانه يتقاسم الواحدة على عائلتين مقابل دفع أجور مرتفعة وهو لا يملك حتى قوت عيشه[3]

الهجرة نحو الخارج

- الهجرة اتجاه المغرب والمشرق العربيين:

تزامنت مع فترة الاحتلال الفرنسي واستمرت طيلة القرن العشرين سواء من شرق الجزائر ووسطه، جنوبه شهدت سنة 1837 هجرة إلى تونس وسوريا وإبان مرحلة الإمبراطورية الفرنسية الثانية،وبين عام 1854و1870 اشتدت الهجرة إلى تونس وبلاد الشام التي كانت أكثر جاذبية للجزائريين استؤنفت الهجرة سواء من منطقة القبائل بعد

[1] زاهية قدورة، المرجع السابق، ص 150

[2] فرحات عباس، المرجع السابق، ص ص 61، 62.

[3] توفيق المدني، هذه الجزائر، المرجع السابق، ص 132.

1871أو من منطقة وهران بين 1874-1875او من الجنوب عام 1881[1] ففي سنة 1883أفادت الإحصائيات الفرنسية أنه كان في دمشق لوحدها حوالي4000 جزائري وألف جزائري مهاجر في الحجاز[2]

ومن خلال سجلات مصالح القنصلية الفرنسية التي قيدت أسماء الجزائريين القادمين إلى دمشق، يمكن حصر نوعية المهن التي اشتغل عليها هؤلاء، خاصة الأفواج التي جاءت بعد مقاومة القبائل للحملة الفرنسية عام 1857، والذين نزحوا عقب هزيمة المقراني عام1871[3]

وفي عام 1888 شهدت الجزائر هجرة اتجاه سوريا أتت من عمالة قسنطينة ومنطقة القبائل والتي أقلقت الإدارة الاستعمارية إذ ذكر التحقيق الذي أجرى في 11 سبتمبر من نفس السنة نزوح78 عائلة و347 شخص ،ولم تتوقف موجة هجرات الجزائريين اتجاه تونس وسوريا حيث ذكرت الإحصائيات إلى هجرة 237 شخص عام 1869 والى وصول 800 جزائري إلى مدينة بيروت عام 1898

أما في سنة 1900فكان هناك نزوح كبير من مناطق سطيف وبرج بوعريريج إلى سوريا أيضا، بعد بيع ممتلكاتهم: وهذا يدل على يأسهم من العيش بسلام في أراضيهم وديارهم ، فقرروا الفرار بأنفسهم ودينهم من ظلم وحكم العدو[4]

---

[1] إبراهيم مهديد، مقاومة الجزائريين بالهجرة إلى الديار الا سلامية- عمالة وهران نموذجا ،ع4-5، **مجلة عصور**، ديسمبر ،جوان 2003، 2004، ص 145.

[2] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الا سلامي، بيروت، 1998،ج5، ص ص ، 480، 481.

[3] نور الدين ثنيو، هجرة الجزائريين إلى المشرق العربي بين السياسة والدين1848-1912، أعمال الملتقى الأول ماي 2008، سيسولوجيا الهجرة الجزائرية في تاريخ الماضي والحاضر، مخبر الدراسات والأبحاث الاجتماعية التاريخية حول الهجرة، جامعة منتوري، قسنطينة، ص101.

[4] المرجع نفسه، ص100.

- الهجرة اتجاه فرنسا: لقد كانت الهجرة في بادئ الأمر لا تثير الانتباه لذلك يصعب علينا تحديد سنة بعينها كبداية للهجرة نحو فرنسا لكن المؤكد أنها بدأت قبل سنة 1874 وهي السنة التي صدر فيها مرسوم يفيد الهجرة إلى فرنسا بالحصول على إذن السفر، فبعد صيف1898 تولت وفود الجزائريين على مكاتب الإدارة الفرنسية من اجل الحصول على رخصة الهجرة، حيث سجلت هذه الفترة أعلى نسبة، حوالي 7000 شخصا فقد ضاقت بهم السبل بسبب البطالة، والعمل الموسمي، والخماسة فضلا على التدهور الفادح في سعر الحبوب والمواشي، ومصادرة الأراضي وسياسة التهميش بالإضافة إلى الأسباب الطبيعية مثل الجفاف الذي حرم القطيع من العلف والكلاء، فكان أغلبية طالبي السفر إلى الخارج رددوا إن الأسباب التي دفعتهم إلى ذلك تعود إلى قائمة طويلة من الشكاوي، ومن ذلك المبالغة في فرض الضرائب المرهقة، الرسوم القضائية، البطء الشديد في معالجة قضايا الأهالي من طرف قاضي الإسلام، رفع عقيدة التنديد ضد مصادرة أراضيهم، وضد الاستيلاء على أراضي المسلمين، إنشاء مراكز استعمارية [1]

هذه الظروف القاسية هي التي دفعت الكادحين إلى الهجرة بأعداد ضخمة حتى بلغوا نصف مليون شخص طلبا للعمل وبحثا عن مورد للرزق، ولكن الاستعمار حتى وفي فرنسا لاحقهم بالمتاعب فسلط عليهم الذل والهوان، وسخرهم إلى العمل في مهن شاقة مرهقة لا مستقبل للعامل فيها بأبخس الأجور دون أي ضمان اجتماعي آو رعاية صحية آو قانونية وأكثر من هذا فإنهم تعرضوا لمعاملة عنصرية فظيعة تميزت بالشدة والغلظة والقساوة، فحرموا من معظم المزايا التي يتمتع بها العامل الفرنسي، وفرض عليهم العمل من 12الى 14 ساعة في اليوم بأجر لايزيد على 14الى 20 ألف فرنك في الشهر مع عدم ضمان الاستمرار في العمل والعامل الجزائري لايسمح له بأن يعمل في حقل

[1] عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين،1914-1939، ط4، د، م،ج، الجزائر،2007، ص12

الصناعات الفنية، أو المعامل الهامة حتى لا يتمكن من تعلم أي حرفة أو مهنة تضمن له العيش وحتى لاينقل تلك المهنة إلى بلاده وينشرها بين إخوانه ومن اجل ذلك حدد عمل الجزائريين في الأعمال الشاقة اليدوية مثل الحفر، نقل التربة، جر العربات في المناجم والطرقات وغيرها، وهذه الظاهرة عامة على العامل الجزائري سواء كان في فرنسا أو الجزائر، وابسط مثال على ذلك في الجزائر، العامل الذي يشتغل في قطف نبات الحلفاء فهو يتقاضى1500 فرنك قديم عن عشرة أيام يعمل كل منها 12 ساعة بمتوسط اجر الساعة الواحدة لايزيد عن 20 فرنك قديم[1]

وليس فقط الفلاحين والمصادرة أملاكهم فقط هم من هاجروا بل كانت هناك جماعة من السياسين الجزائريين كانت قد هاجرت إلى باريس وكان من بينهم حمدان بن أمين السكة واحمد بوضربة وحمدان خوجة[2]

4- ثقافيا:

عمد المستعمر على تجهيل المجتمع الجزائري وإبعاده عن التعليم العربي الإسلامي لإدراك خطورته على مصالحه ووضع إستراتيجية خبيثة للقضاء عليه[3]، ولتحقيق ذلك عمد المستعمر إلى قطع شريان الحياة للمؤسسات التعليمية العربية المتمثلة في الأوقاف إذ صودرت باعتبارها الممون والراعي للحياة الدينية والتعليمية في الجزائر بذلك كان المستعمر قد جرد التعليم الإسلامي من أهم موارده وقد صرح دي توكفيل قائلا"**لقد وضعنا أيدينا في كل مكان على هذه الأملاك – الأوقاف – ثم وجهناها لغير الوجهة التي كانت تستعمل في**

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية، المرجع السابق، ص ص، 68، 69.

[2] أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، بداية الاحتلال، م، ب، د،ع، القاهرة 1970، ص ص 61،79.

[3] بشير قلاتي، دراسات في مسار وواقع الدعوة الإسلامية في الجزائر، مكتبة اقرأ الجزائر،2007، ص52.

الماضي، لقد عطلنا المؤسسات الخيرية، وهكذا تركنا المدارس الخيرية تموت والندوات العلمية تندثر"[1]

إضافة إلى تحطيم الكتاتيب القرآنية وكذلك المساجد والزوايا وهذا مصرح به السيد موريس وول قائلا" **أول ما بدأنا به هو القضاء على المسيدات (المدارس) والزوايا الريفية والمدارس العليا وغير ذلك من المعاهد الإسلامية المتواجدة قبل 1830"**[2]

كما لم تسلم الزوايا هي الأخرى من سياسة الهدم والتخريب إضافة إلى المكتبات العامة والخاصة، إذ اتلفوا عدد كبير من الوثائق والمراجع القيمة

- محو الثقافة العربية: يجعل اللغة العربية لغة ثانية بعد الفرنسية ،بل حرصوا على تجهيل الأهالي وحتى تعليمهم كان ضعيفا، فمثلوا المستوطنين في المندوبيات المالية يرون أن مهمة المعلم في المدارس الأصلية ليست تلقين المعارف للا طفال، وإنما تدريبهم كيف يعملون فالجانب العملي في هذه المدارس مركز على الفلاحة لتوفير يد عاملة مؤهلة لمزارع الفلاحين الفرنسيين، وعمل المستوطنين كذلك على تقليص الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع التعليم الأهلي مقابل رفعه في تعليم أبناء الفرنسيين، وعملوا على إفراغ مناهج التعليم الأهلي من كل محتوى من شأنه إعداد المجتمع الأهلي لنهضة حقيقية[3]

ورؤوا في تعليم الأهالي حسب ريفاي "**إن تعليم رعايانا يعني جعلهم اليوم سواسية بالنسبة إلينا، وغدا أسيادنا، لا مدارس للأهالي، ولا تعليم مهما كان بسيطا**"، وقال ديفيلين إذا ما أعطيتم مدارس للأهالي فان العنصر المحلي سيبتلع العنصر الفاتح.

---

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1900)، المرجع السابق، ج2، ص61.

[2] بشير قلاتي، المرجع السابق، ص26.

[3] جمال قنان، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الأستعمار1830-1944، دار دهومة، الجزائر،2007، ص 186،189.

ولطمس الهوية العربية الإسلامية أكثر سموا الشوارع والأزقة بأسماء فرنسية مثل سن بول، سانجان، كليبر، فلوروس، ومقاهي مثل كافي ليون، كافي دين كومرس.[1]

- تغير مظاهر الحياة: فقد روى شاهد عيان سنتي 1832-1833ان وجه مدينة الجزائر قد اخذ يتغير من الطابع الشرقي إلى الطابع الغربي، ففي بعض الحفلات التي أقيمت اختلطت فيها الألبسة المحلية بالأوروبية، خاصة مدينة الجزائر فاختلطت القبعات بالعمائم وانتشرت الكباريهات في المدن التي تحتوي على المهاجرين الأوروبيين، وانتشر معها شرب الخمر[2]

[1] أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص126.

[2] أبو القاسم سعد الله الحركة الوطنية، المرجع السابق، ج1، ص71.

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع " الاستيطان الأوروبي في الجزائر 1830- 1914" نصل في الأخير إلى جملة من النتائج نوردها فيما يلي:

- أن الجزائر مثلت منطقة جلب للمستوطنين لما تزخر به من خيرات عديدة ومختلفة تفتقدها أوروبا وفرنسا خاصة.

- أن الاستيطان له عدة أنواع مختلفة ، من ضمنها الاستيطان الشامل الذي يهدف إلى الاستحواذ على الأراضي والقضاء على عناصر الهوية الوطنية معا، وهو أخطر أشكال الاستيطان ، هذا النوع الذي طبقته فرنسا في الجزائر خلال استعمارها لها، حيث مارسته بأبشع الطرق.

- أنها استمرت في ذلك طيلة حكمها للجزائر على مرحلتين مرحلة الحكم العسكري ثم مرحلة الحكم المدني، منتهجة في ذلك خططا محكمة ومدروسة، حيث بدأت بجلب المستوطنين من كافة الجنسيات الأوروبية، حيث قامت السلطات الفرنسية بتشجيع هجرتهم إلى الجزائر مع منحها إياهم امتيازات للعيش الكريم، وحتى تمكن لهم من الاستيطان بالجزائر فقد عملت على سن العديد من القوانين التي تتماشى مع مصالحهم والمتعلقة بنهب الأراضي، ما مكنهم من الاستيلاء عليها، فأخذوا الأملاك العامة والخاصة دون أي تعويض، منها أراضي الدومين التي كانت ملكا للسلطة العثمانية التي كانت تحكم الجزائر، وأملاك الأوقاف والمساجد والزوايا وأراضي العرش.

- أنه في خلال المرحلتين المذكورتين عمل جل الحكام الفرنسيين على تعزيز سياسة الاستيطان بالجزائر كل بطريقته، لكن كلهم كانوا يتفقون على زيادة العنصر الأوروبي، ففي البداية عملوا على تحويل الضباط والجنود إلى فلاحين ومزارعين، حيث أقاموا لهم مستوطنات عسكرية، كما عملوا على تشجيعهم على شراء الأراضي، وهذا لضمان بقائهم بالجزائر، وقد شجعت هذه السياسة من رفع مكانة المستوطنين ما دفعهم إلى

الضغط على الحكام الفرنسيين لإنشاء مزيد من المستوطنات التي تشجع على عملية الهجرة والاستيطان، مع تدعيم هذه الهجرة عن طريق الشركات الكبرى وتوسيع الاستيطان الحر خاصة في عهد الإمبراطورية.

- بلغ الاستيطان ذروته في العهد المدني، نتيجة لزيادة العنصر الفرنسي حين قامت فرنسا بتجنيس اليهود جماعيا بموجب قانون كريميو 1870، إضافة لاستقدم مهاجري الإلزاس واللورين، ولتسهيل مصادرة الأراضي ومنحها لهم لجأت السلطات المدنية إلى تفتيت أراضي الجزائريين وتحويلها من الملكية الجماعية إلى الملكية الفردية بإخضاعها للقانون الفرنسي.

– أن هذا الاستيطان كانت له انعكاسات سلبية على المجتمع الجزائري في جميع الميادين سواء منها الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية وحتى الدينية حتى أصبح الفرد الجزائري غريبا في أرضه.

– أن هذا الاستيطان لم يكن مشروعا خاص بفرنسا وحدها بل كان مشروعا أوروبيا بأتم معنى الكلمة وهو ما لمسناه من تهافت الأوروبيين من كل الجنسيات على الاستيطان بالجزائر.

الملاحق

الملحق رقم (01) إعلان خاص بالهجرة والاستيطان

إعلانان خاصان بالهجرة والاستيطان في الجزائر

(20 SEPTEMBRE.)
RÉPUBLIQUE FRANÇAISE.
COLONISATION
DE L'ALGÉRIE.
AVIS AUX OUVRIERS.

(21 SEPTEMBRE.)
RÉPUBLIQUE FRANÇAISE.
MINISTÈRE DE LA GUERRE.
COLONISATION
DE L'ALGÉRIE.
AVIS AU PUBLIC.

المرجع:

بن داهة عدة ، المرجع السابق ، ص 142 .

الملحق رقم (02) توزيع الأوروبيين سنة 1846

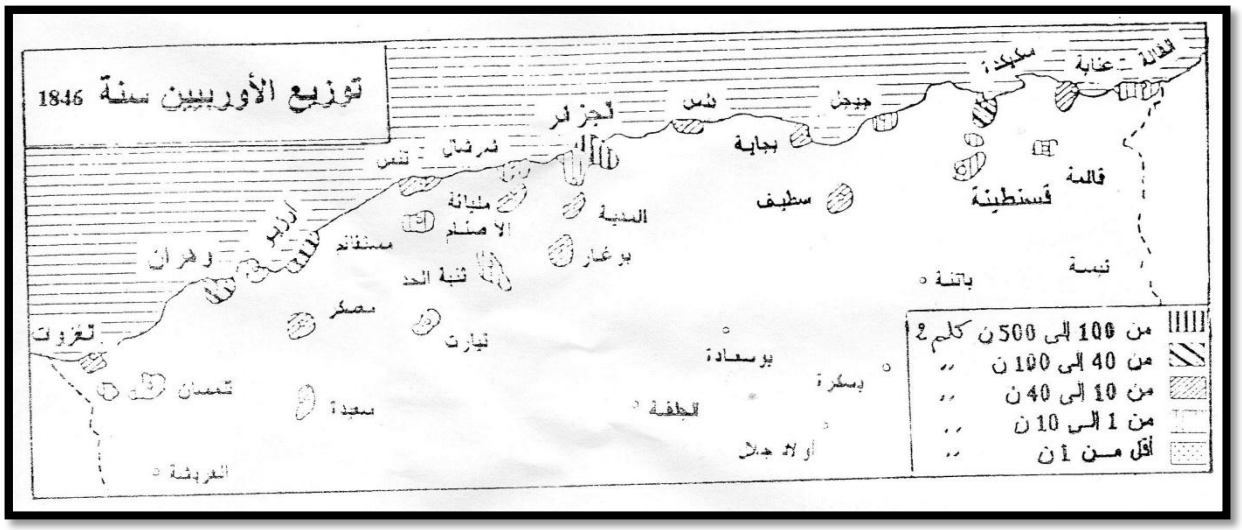

المرجع :

صالح عباد ، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930 ، المرجع السابق ، ص 27

الملحق رقم (03) المراكز الاستيطانية الناشئة فيما بين 1840 -1850

المراكز الاستيطانية الناشئة فيما بين 1840-1850

السنة	عمالة الجزائر	عمالة وهران	عمالة قسنطينة
1840	دالي إبراهيم — القبة		
1841	مصطفى، البيار، بئر مراد رايس، بئر خادم، دويرة، حسين داي، المدية	ضاحية مستغانم، ضاحية معسكر	سكيكدة
1842	ضاحية مليانة، البليدة، العشور، شرشال، درارية، قدوس، القليعة، أولاد فايت	تلمسان	القالة، جيجل
1843 1844	بوزريعة، الشراقة، عين البنيان، بوانت بسكاد، ساولة، بوغار، الأصنام، تنس، ثنية الحد بابا حسان، خرايسية، دواودة، فندق (خميش الخنشة)، فوكة، محالمة، سان فرديناند، سانت أميلي، سيدي فرج، ستاوالي، زيرالدا، دلس.	السانية	دار ميمونت، الخروش، سان انتوان، فالي
1845	الصومعة، أومال	أرزيو، مسرغين، سان دوني دوسيق، سيدي شامي	دوزرفيل، قالمة (الضاحية)

1846	الشفة، موزاية فيل	مزغران، مرسى الكبير، سان أندري، سانت كلوتيلد، سان جيروم، سانت بارب دويليلات، سانت ليوني، ستيديا، نمور	عين صفية
1847			بيجو، كوندى سماندو، سان شارل، سطيف (ضاحية)
1848	أفروفيل، دالماشيا، بني مراد، واد جر، جوانفيل، مونتبانسي، كاستيغليون، نوفي، زوريخ، مارنقو، العفرون، بورومي، لودي، داميات، لافارم، مونتيبا، مونتيوت	فالمي، آركول، حاسي عامر، حاسي بن فريحة، حاسي بن عقبة، حاسي بونيف، سان لويس، فلوريس، مانجان، سان كلو، سان لو، داميسم، كليبار، مفسوخ، أبوقير، ريفولي،	غاستون فيل، روبرت فيل، جيما بس، موندوفي، بغال، هيليوبوليس، ميليزيمو، بيتي، باتنة

		تونين، عين نويسي، عين تادلس، سوق الميتو	
1849	الأربعاء	البراية، بن عربي، سيدي بلعباس	
1850	فوردي لو	عين التـرك، بوسفر، منصورة، صفصاف، سان اندري، سان هيبوليت	

المرجع :

بن داهة عدة ، المرجع السابق ، ص- ص 50-52 .

الملحق رقم (04) نموذج قرار إنشاء مركز استيطاني

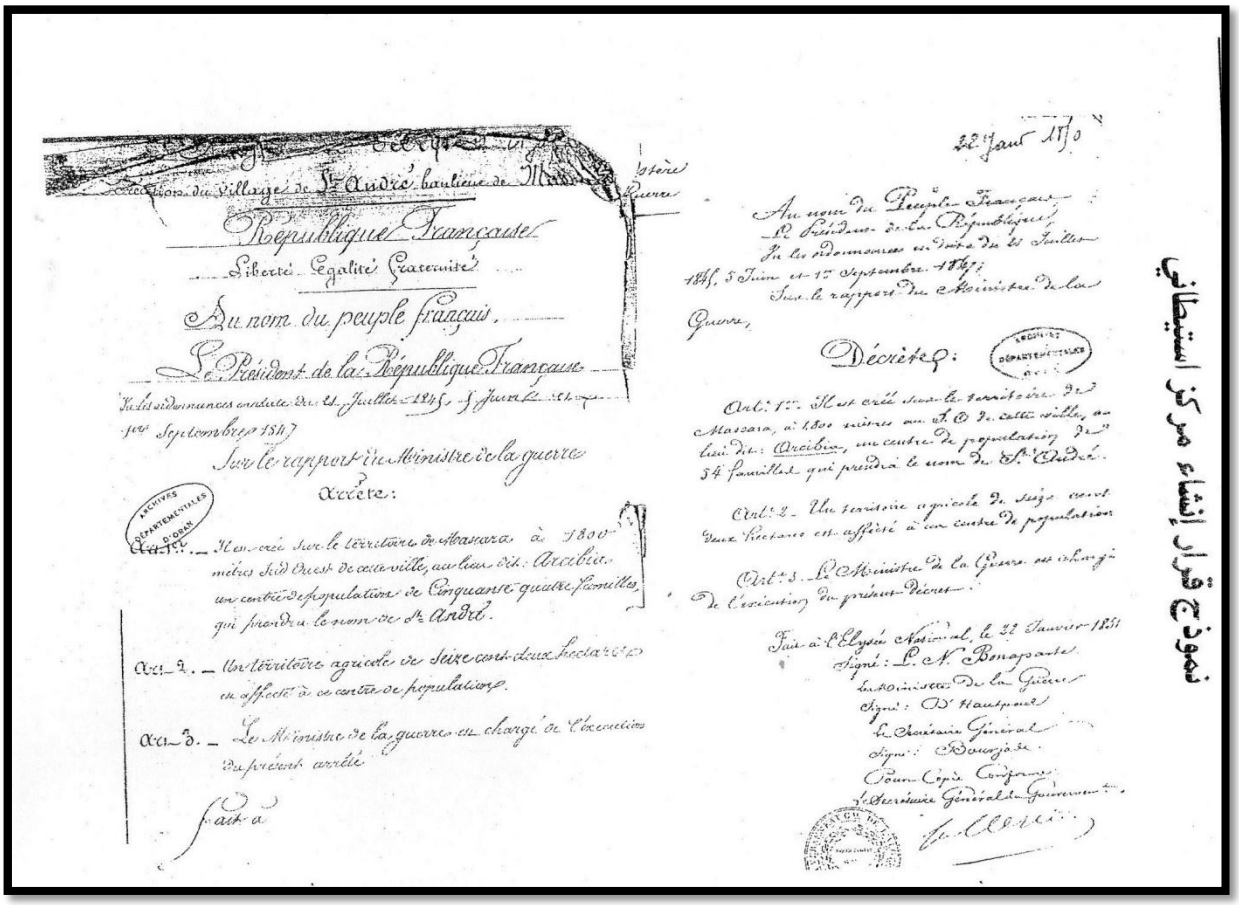
نموذج قرار إنشاء مركز استيطاني

المرجع :

بن داهة عدة ، المرجع السابق ، ص 55 .

الملحق رقم (05) نموذج بكشف الاعتمادات المالية المخصصة لمركز استيطاني

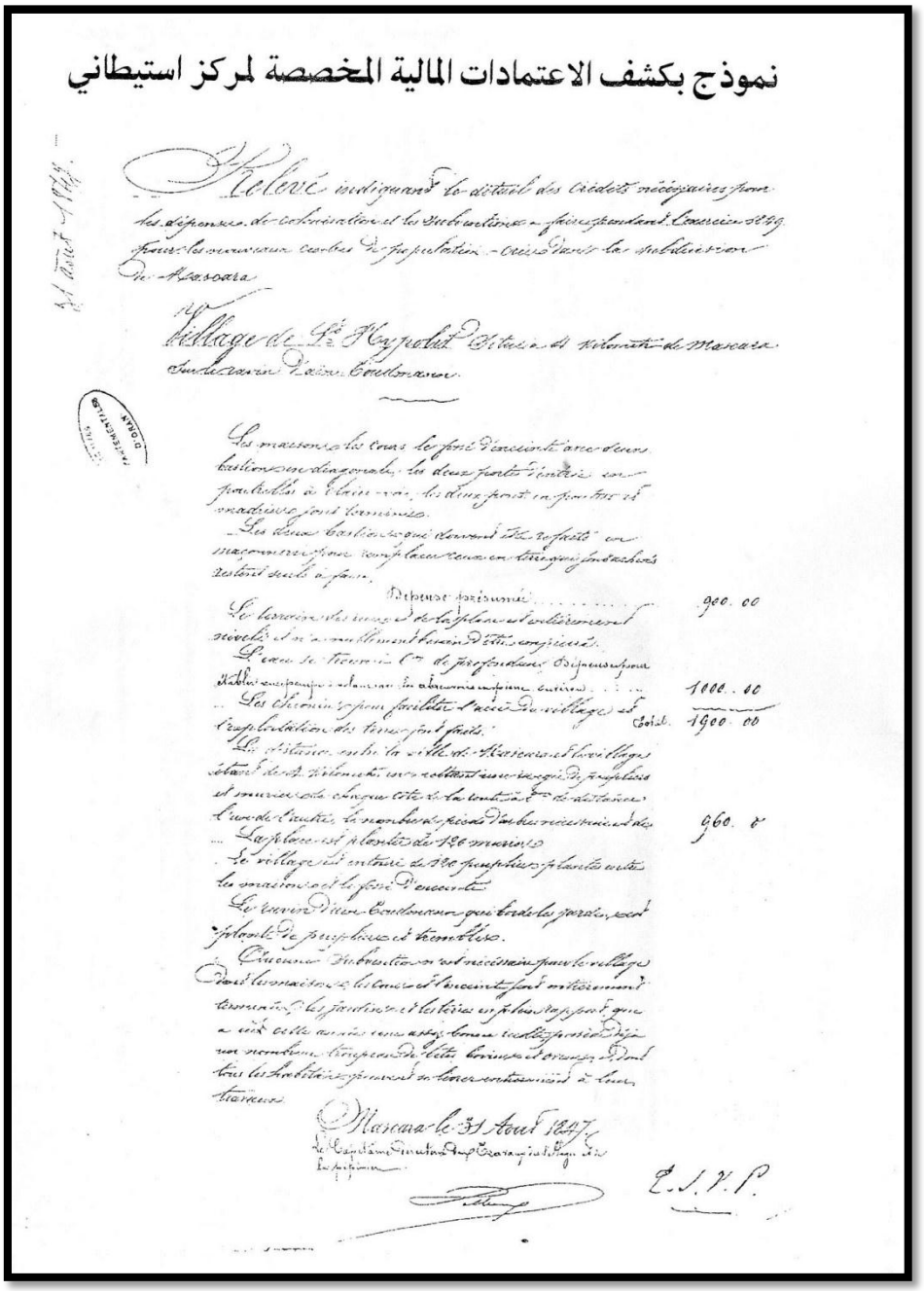

نموذج بكشف الاعتمادات المالية المخصصة لمركز استيطاني

المرجع :

بن داهة عدة : المرجع السابق ، ص 56 .

الملحق رقم (06) عمالة الجزائر

عمالة الجزائر:

رقم	اسم المركز	تاريخ قرار إنشائه	ملاحظات
01	حوش الشاوش وبوعقب	1836/09/27	يمنع بيع أراضيه أو كراؤها
02	مركز شرشال الاستيطاني	1840/09/20	ثبتت به 100 عائلة أوروبية استفادت من الأراضي التي تخلى عنها أصحابها
03	مركز البليدة الاستيطاني	1840/10/06	إسكان 300 عائلة أوروبية في المساكن التي هجرها أهلها بعد التحاقهم بالمقاومة، ومنها أملاك البايلك والأحباس
04	مركز القليعة الاستيطاني	1840/10/01	إسكان 300 كولون عسكري ومنح كل منهم 10هكتارات من الأراضي الزراعية بعد مصادرتها من أصحابها

05	مركز دراراية الإستيطاني	1842/01/10	إسكان 51 عائلة أوروبية ومنحهـــا 450هكتار من الأراضي التي صودرت من أصحابها ممن التحقوا بالمقاومـــة في دراراية، بن عربية، أولاد سريح، القبة، قدوس، بئر خادم.
06	قرية الدويرة	1842/03/17	250 حتى 300 عائلة أوروبية.
07	قرية العشور	1842/04/20	لإسكان 50 عائلة أوروبية تستفيد من 500هكتار
08	قرية عين فوكة	1842/04/25	لإسكان 80 عائلة أوروبية تستفيد من 600 هكتار
09	قرية الشراقة	1842/08/22	لإسكان 60 عائلة أوروبية تستفيد من 400 هكتار
10	قرية بئر خادم	1842/11/12	
11	أولاد فايت[1]	1842/12/02	لإسكان 50 عائلة أوروبية تستفيد من 700 هكتار
12	سويدانية	1843/01/16	لإسكان 60 عائلة أوروبية تستفيد من 870 هكتار

13	بني مرّاد	1843/01/16	لإسكان 70 عائلة أوروبية تستفيد من 720 هكتار
14	ستاوالي	1843/02/17	لإسكان 60 عائلة أوروبية تستفيد من 1.020 هكتار
15	الساولة	1843/02/17	لإسكان 50 عائلة أوروبية تستفيد من 470 هكتار
16	الشراقة	1843/02/17	أضيف لها 200هكتار إلى 400هكتار التي استفادت منها في 1842/08/22
17	قرية بابا حسان	1843/03/08	ثبتت بها 60 عائلة أوروبية استفادت من 547هكتار
18	بن عمار (Ste AMELIE)[1]	1843/03/23	ثبتت بها 50 عائلة أوروبية استفادت من 650هكتار
19	مركز البلدية الاستيطاني	1843/06/23	ثبتت به 20 عائلة أوروبية استفادت من 240هكتار

20	قرية «حوانفيل» «Joinville»	1843/07/05	ثبتت بها 50 عائلة أوروبية استفادت من 432هكتار
21	قرية «كريزية» «Crescia»[1]	1843/07/05	ثبتت بها 50 عائلة أوروبية استفادت من 450هكتار
22	قرية الدواودة	1843/07/05	ثبتت بها 70 عائلة أوروبية استفادت من 807هكتار
23	قرية «سان جول» (Ste-Jules)	1843/09/22	ثبتت بها 20 عائلة أوروبية استفادت كل منها من 04 هكتارات
24	مركز بني مراد الجديد	1843/12/15	أسكنت به 22 عائلة تستفيد من 205هكتار
	توسيع مركز بوفاريك	1843/12/31	أضيفت له 717 هكتار

26	قرية محلمة	1844/03/22	أسكنت بها 50 عائلة أوروبية تستفيد من 500هكتار
27	قرية زرالدة	1844/09/13	أسكنت بها 30 عائلة أوروبية تستفيد من 300هكتار
28	أولاد عيش	1844/09/13	أسكنت بها 50 عائلة أوروبية تستفيد من 708هكتار
29	الفندق	1844/10/14	أسكنت بها 150 عائلة أوروبية تستفيد من1.200 هـ
30	قرية سيدي فرج البحرية (الصيد)	1845/01/22	منحت بها 180هكتار إلى الصياد «قوبن» «Gouin»
31	قرية دلس	1845/03/02	ثبتت بها 200 عائلة أوروبية خارج العائلات الجزائرية
32	قرية رأس القناطر (البحري)	1845/04/19	منحت فيها للسيد «تاردي»«Tardis» مساحة 200هكتارا بني عليها 20 سكنا لإيواء الصيادين

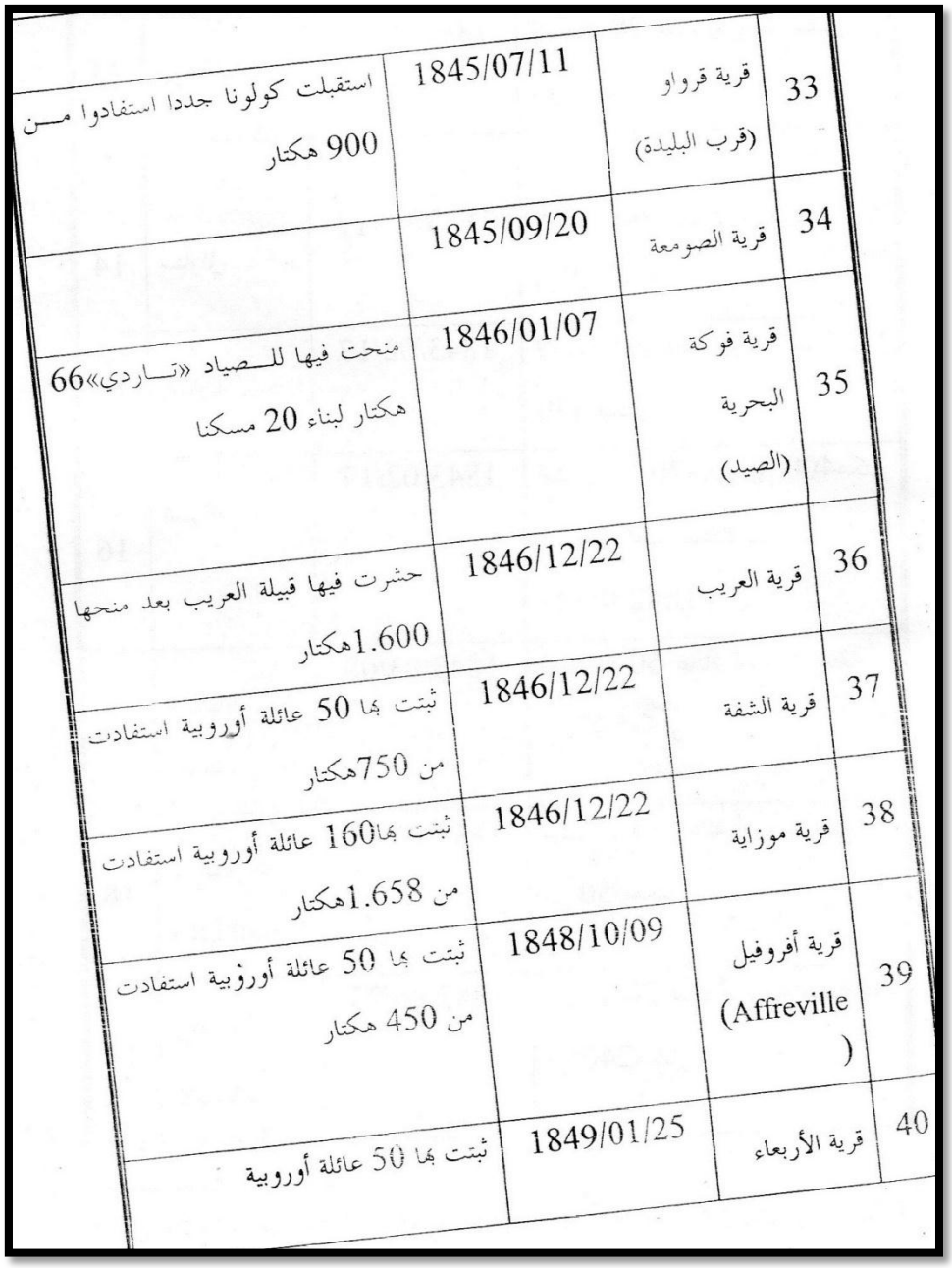

33	قرية قرواو (قرب البليدة)	1845/07/11	استقبلت كولونا جددا استفادوا من 900 هكتار
34	قرية الصومعة	1845/09/20	
35	قرية فوكة البحرية (الصيد)	1846/01/07	منحت فيها للصياد «تاردي»66 هكتار لبناء 20 مسكنا
36	قرية العريب	1846/12/22	حشرت فيها قبيلة العريب بعد منحها 1.600هكتار
37	قرية الشفة	1846/12/22	ثبتت بها 50 عائلة أوروبية استفادت من 750هكتار
38	قرية موزاية	1846/12/22	ثبتت بها160 عائلة أوروبية استفادت من 1.658هكتار
39	قرية أفروفيل (Affreville)	1848/10/09	ثبتت بها 50 عائلة أوروبية استفادت من 450 هكتار
40	قرية الأربعاء	1849/01/25	ثبتت بها 50 عائلة أوروبية

41	برج البحري	1849/10/25	ثبتت بها 50 عائلة أوروبية استفادت من 500هكتار
42	قرية بئر التوتة	1851/12/15	ثبتت بها 20 عائلة أوروبية استفادت من 579هكتار
43	قرية واد العلاق	1851/12/15	ثبتت بها 30 عائلة أوروبية استفادت من 663 هكتار
44	التجمع السكني بوقندورة	1852/02/16	ثبتت بها 08 عائلات أوروبية استفادت من 68هكتار
45	التجمع السكني سيدي موسى	1852/06/14	ثبتت به 54 عائلة أوروبية استفادت من 198 هكتار
46	قرية عين طاية	1853/09/30	ثبتت به 60 عائلة أوروبية استفادت من 1.026 هكتار
47	قرية روبية	1853/09/30	ثبتت به 22 عائلة أوروبية استفادت من 385 هكتار
48	قرية شبلي	1854/07/21	ثبتت به 40 عائلة أوروبية استفادت من 1.072 هكتار

49	قرية رغاية	1854/10/14	ثبتت به 31 عائلة أوروبية استفادت من 613 هكتار
50	قرية ستاوالي	1855/03/24	ثبتت به 30 عائلة أوروبية استفادت من 536 هكتار
51	صور الغزلان (Aumale)	1855/07/18	أنشئت به مستعمرة زراعية مساحتها 10.553هكتارا
52	قرية حمدي	1856/05/26	ثبتت بها 10عائلات أوروبية استفادت من 112 هكتارا
53	قرية Rivet (بين الأربعاء والفندق)	1856/06/05	ثبتت بها 43 عائلة أوروبية استفادت من 555 هكتار
54	قرية العلمة	1856/07/25	ثبتت بها72 عائلة أوروبية استفادت من 1.127هكتار
55	Lavarande (بوادي شلف)	1857/07/10	ثبتت بها40 عائلة أوروبية استفادت من 1.743 هكتار

56	Duperré (بوادي الشلف)	1857/09/06	ثبتت بها 82 عائلة أوروبية استفادت من 2.251هكتار
57	بوينان (بلدية بوفاريك)	1857/12/05	ثبتت بها 50 عائلة أوروبية استفادت من 916 هكتار
58	"سان يبار" و "سان يول" بسيدي سالم وأولاد موسى	1857/12/16	ثبتت بهما 39 عائلة أوروبية منها 22 عائلة في سان بيار و 17 في سان بول ومنحت لها 623 هكتار
59	التجمع السكني لواد جر	1858/04/08	أسكنت بـه 14 عائلـة أوروبيـة استفادت من 228 هكتار
60	شاطرباخ (بين العفرون وعامر العين)	1858/06/11	أسكنت بـه 22 عائلـة أوروبيـة استفادت من 364 هكتار
61	بئر أغبالو	1858/07/29	أسكنت به72 عائلة أوروبية استفادت من 2.281هكتار

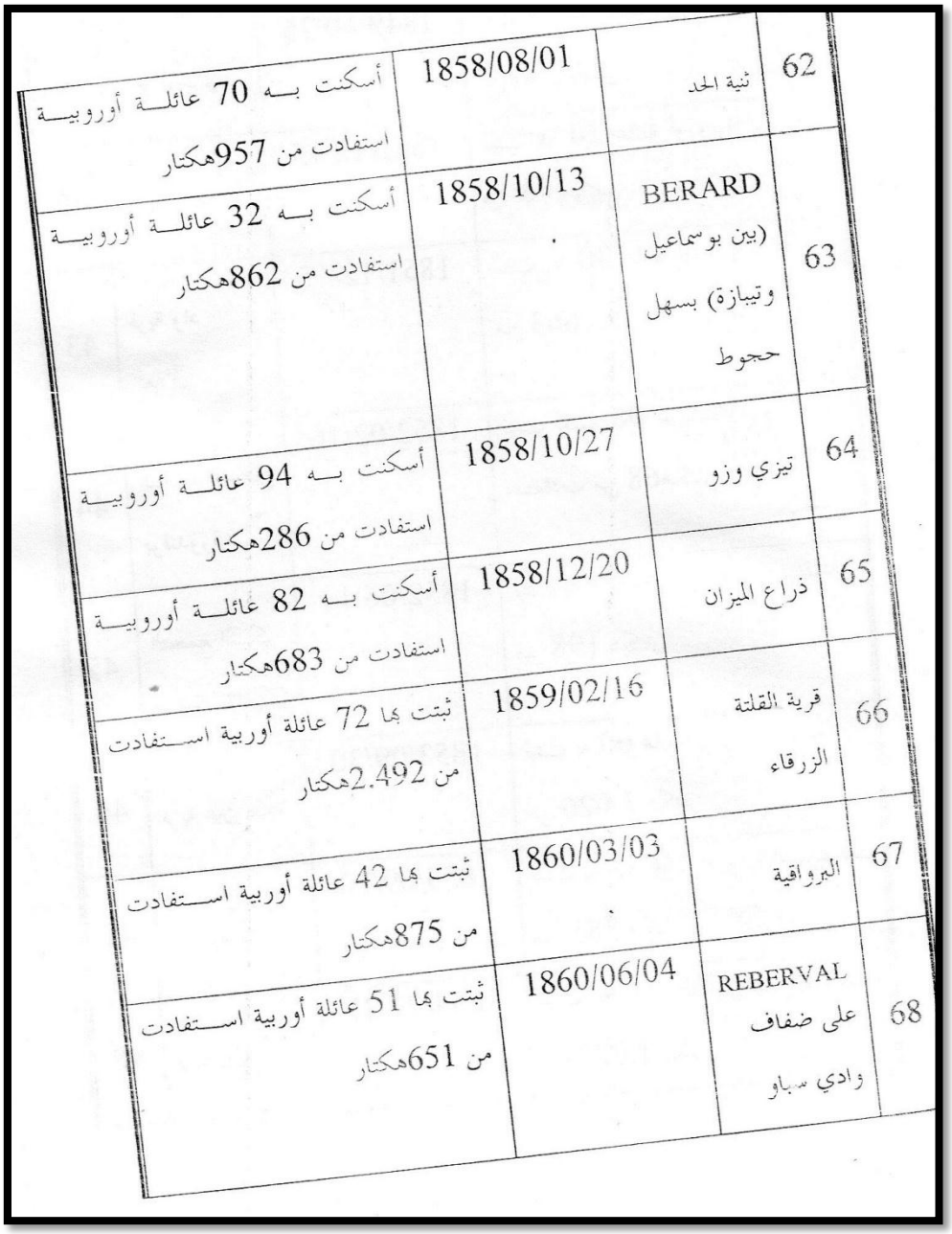

62	ثنية الحد	1858/08/01	أسكنت بـه 70 عائلـة أوروبيـة استفادت من 957هكتار
63	BERARD (بين بوسماعيل وتيبازة) بسهل حجوط	1858/10/13	أسكنت بـه 32 عائلـة أوروبيـة استفادت من 862هكتار
64	تيزي وزو	1858/10/27	أسكنت بـه 94 عائلـة أوروبيـة استفادت من 286هكتار
65	ذراع الميزان	1858/12/20	أسكنت بـه 82 عائلـة أوروبيـة استفادت من 683هكتار
66	قرية القلتة الزرقاء	1859/02/16	ثبتت بها 72 عائلة أوربية اسـتفادت من 2.492هكتار
67	البرواقية	1860/03/03	ثبتت بها 42 عائلة أوربية اسـتفادت من 875هكتار
68	REBERVAL على ضفاف وادي سباو	1860/06/04	ثبتت بها 51 عائلة أوربية اسـتفادت من 651هكتار

المرجع :

بن داهة عدة ، المرجع السابق ، ص- ص 418 – 427 .

قائمة المصادر والمراجع

1-المصادر:

2-<u>المصادر</u>:

القرآن الكريم

1- نبهان بن يحي محمد، **معجم مصطلحات التاريخ**، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الأردن ،2006م.

2-أحمد أحمد مصطفى،عثمان إبراهيم حسام الدين، **الموسوعة الجغرافية، الجزر المناطق، الأقاليم، الصحاري**، دار العلوم للنشر والتوزيع، د،م، 2004م،ج3

أ) الكتب باللغة العربية:

1- الكسي طوكفيل، **نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان**، ترجمة وتحقيق: إبراهيم صحراوي، د،م،ج، الجزائر،2005م.

2- حمدان بن عثمان خوجة، **المرأة**، تقديم وتحقيق: محمد العربي الزبيري، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،2005م.

3- عباس فرحات، **ليل الاستعمار**، ترجمة: أبو بكر رحال، الجزائر، 2005م.

2- <u>المراجع:</u>

أ) المراجع باللغة العربية:

1 – أجرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ترجمة عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982م.

2- الأشرف مصطفى، **الجزائر، الأمة والمجتمع**، ترجمة حنفي بن عيسى، دار القصبة، الجزائر،2007م.

3- أندري جوليان شارل، **تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار(1827-1871)**، ترجمة المعهد العالي للترجمة، مج1، دار الأمة، الجزائر،2008م .

4- بن إبراهيم الطيب، **الاستشراف الفرنسي وتعدد مهامه خاصة في الجزائر**، دار المنابع، الجزائر، 2004م.

5- بطاش علي، **لمحة عن تاريخ القبائل حياة الشيخ الحداد وثورة 1871**، دار الأمل، الجزائر،2007م.

6- بعلي محمد الصغير، يسرى أبو علاء، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003م.

7- بقطاش خديجة، **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر1830-1871**، دحلب، الجزائر،1978م .

8- بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، لبنان،1997م.

9- بوحوش عمار، **العمال الجزائريون في فرنسا**، ش، و، ن، ت، الجزائر، 1975م.

10- بوعزة بوضرساية، **الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19**، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، مطبوعات وزارة المجاهدين،

منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثـورة نـوفمبر 1954،الجزائر،2007م.

11- بوعزيز يحي، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية من 1870الـى 1954**، عالم المعرفة ،الجزائر،2009م.

12- بلاح بشير، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ابن النديم، الجزائر،2009م.

13- يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية من 1830الـى 1954 ويليه السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائـري**، دار البصائر،الجزائر،2009م .

14- تركي حسين، **هذه الجزائر**، المؤسسة الوطنية للفنـون المطبعيـة، الجزائـر، 2002م.

15-خلف التميمي عبد المالك، **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي**، عالم المعرفة، الكويت، 1983م.

16- بن داهة عدة، **الاستيطان والصراع حول الملكية إبـان الاحـتلال الفرنسـي للجزائر 1830-1962**، ج1، م،و،م، الجزائر،2007م.

17- بن داهة عدة، **الاستيطان والصراع حول الملكية إبـان الاحـتلال الفرنسـي للجزائر1830-1962**، ج2، م،و،م،الجزائر،2008م.

18- وزوزو عبد الحميد، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائـر المعاصـر1830-1900**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2007م.

19- زوزو عبد الحميد، **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939**، ط4، د،م،ج، الجزائر،2007م.

20- سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900**، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، 1992م، ج1.

21- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ط4، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992م ،ج2

22- سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي**، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1998م، ج5.

23- سعد الله أبو القاسم، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، بداية الاحتلال**، م، ب، د، ع، القاهرة، 1870م.

24-سعد الله أبو القاسم، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1986م، ج2.

25- سعد الله أبو القاسم، **خلاصة تاريخ الجزائر**، عالم المعرفة، الجزائر، 2011.

26- سيدي صالح حياة، **اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين1871-1895**، دار الهدى، الجزائر، 2012

27- سينو عبد الرؤوف، **العروبة والقرن الحادي والعشرين**، تيار المستقبل، بيروت،2009م.

28-سعيدوني ناصر الدين، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية1800-1830**،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر،1979م.

29-سعدي عثمان، **الجزائر في التاريخ**، دار الأمة، الجزائر، 2012م.

30- صاري جيلالي، **تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962**، ترجمة قندوز عباد فوزية،م،و،م،م،م،و،د،ب،ح،و،2010م.

31- الطيبي محمد، **الجزائر عشية الغزو ألاحتلالي، دراسة في الذهنيات والمقالات**، ابن النديم، الجزائر، 2009م.

32- عباد صالح، **الجزائر خلال الحكم التركي، 1514-1830**، الجزائر، د، ن، 1972م.

33- عباد صالح، **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930**،ديوان المطبوعات الجامعية ،قسنطينة، الجزائر،2000م.

34-عباد صالح، **المعمرون والسياسة الفرنسية 1870-1900**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م.

35- العسلي بسام، **جهاد الشعب الجزائري**، دار العزة والكرامة للكتاب، الجزائر، 2009م ،ج1.

36-عمورة عمار، **موجز في تاريخ الجزائر**،دار الريحان ،الجزائر،2002م.

37-عمورة عمار، **الجزائر بوابة التاريخ**، ج2، دار المعرفة، الجزائر،2009م.

38- عميراوي أحميدة، **من تاريخ الجزائر الحديث**، ط2، دار الهدى، الجزائر،2009م.

39-عميراوي أحميدة، **أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954**، سلسلة المشاريع الوطنية للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، مطبوعات وزارة المجاهدين ،الجزائر،2007م.

39-عيساوي محمد، نبيل شريفي، **الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871**، مؤسسة كنوز للنشر، الجزائر،2011.

40-غربي الغالي، **العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد**، مطبعة دار الهدى، الجزائر، 2007م.

41- الخش كاظم وليد، **المدرسة الاستشراقية في فرنسا دراسة في أسلوبها ومنهجها**، د،ن، العراق،2011م.

42- الفرحي بشير كاشة، **مختصر وقائع أحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر1830-1962**، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار،2007م.

43- قشي فاطمة الزهراء، **قسنطينة في عهد صالح باي**، منشورات ميديا بليس، قسنطينة،2005م.

44- قدورة زاهية، **تاريخ العرب الحديث**، دار النهضة العربية، لبنان، د،س.

45- قلاتي البشير، **دراسات في مسار وواقع الدعوة الإسلامية في الجزائر**، مكتبة اقرأ، الجزائر،2007م.

46- قنان جمال، **التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار1830-1944**، دار دهومة، الجزائر،2007م.

46- قنان جمال، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، م،م،و،م، الجزائر،1994م.

48- كاتب كمال، **مقدمة بن يمين ستورا، أوروبيون، أهالي، ويهود بالجزائر من 1830-1962**، دار المعرفة، د،ن،د،س

49- الجيلالي عبد الرحمان، تاريخ الجزائر العام، دار الأمة للطباعة والنشر،الجزائر،2012م،ج5.

50- لونيسي رابح، **تاريخ الجزائرالمعاصرة1830-1989**، دار المعرفة،الجزائر،2006

51- المدني توفيق أحمد، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، مصر،2001م

52-المدني توفيق أحمد، **كتاب الجزائر**، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2012م

53- محياوي رحيم، **دراسة مستقبلية الاستيطان والتوطين الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين**، منشورات جامعة باجي مختار،الجزائر 2006.

54- مهساس أحمد، **الحقائق الاستعمارية والمقاومة**، دار المعرفة، الجزائر،2007م.

55- مياسي إبراهيم، **لمحات من جهاد الشعب الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2007م.

56- مياسي إبراهيم، **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري1881-1912**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، مطبعة رويبة، الجزائر،1996م.

57- يحي جلال، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، المكتب الجامعي، الحديث، الازاريطة، الإسكندرية، 1999م.

ب) المراجع باللغة الفرنسية:

1-Djilali sari،la de posseion des fellahe1830-1962،s،n،e،D،1975

2-Lahoari Addi، Delljeriepres،colonialeaLAlgriecoloniaLe ،entreprise national du Livre،Alger،198

2- الرسائل الجامعية

1- بومزو عزالدين، **الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري ارنست مرسييه نموذجا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث، جامعة منتوري قسنطينة،2008م.

2- خليل كمال،**المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر،التأسيس والتطور1850-1951**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر،جامعة منتوري بقسنطينة،2008م

3-محمد العقبي حسن موسى، **مالك بن نبي وموقفه من القضايا الفكرية المعاصرة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العقيدة والمذاهب المعاصرة ،الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين،2005م.

3- المجلات:

1- أجيرون شارل روبير، **تنمية الاستيطان في الجزائر1870-1930**، ع2، تر، محمد الطاهر العمودي، مجلة المصادر، ع2،الجزائر،1999م.

2- الجوعاني سلوان رشيد رمضان، المشهداني مؤيد محمود حمد، **الاستيطان الأوروبي في الجزائر 1830- 1871**، مج20،ع4 مجلة جامعة تكريت للعلوم،العراق،نيسان،2012م.

3- العمري علي محمد إبراهيم، المقادير الشرعية **وضبطها بالعلامات الطبيعية**، مج3، ع1،المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 2007م.

4- السليماني أحمد حسين، **نزع الملكية العقارية للجزائريين1830-1871**، ع6، مجلة المصادر، الجزائر،2002،

5- لونيسي إبراهيم، **الاستعمار الاستيطاني في الجزائر خلال القرن19،منطقة سيدي بلعباس نموذجا**، ع6-7، مجلة عصور، مجلة فصلية محكمة يصدرها مخبر البحث التاريخي بجامعة وهران ،جوان -ديسمبر ،2005

6- مطر محمد العيد ،**الغزو والاحتلال الفرنسي للاوراس وأثره على الحالة الاجتماعية لسكان المنطقة(1844-1848)**، مجلة العلوم الإنسانية -كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع10، جامعة محمد خيضر بسكرة ،نوفمبر،2006

7- مهديد إبراهيم، **مقاومة الجزائريين بالهجرة إلى الديار الإسلامية**، ع4-5 ، عمالة وهران نموذجا، مجلة عصور، ع4-5 ديسمبر،جوان،2004،2003م.

8- مياسي إبراهيم،**الاستيطان الفرنسي في الجزائر**، مجلة المصادر، ع5، مجلة سداسية محكمة يصدرها،م،م،و،د،ب،ج،و،نهج الانتصار،الابيار، الجزائر،2008م.

4- الملتقيات:

1- ثنيو نورالدين،هجرة الجزائريين إلى المشرق العربي بين السياسة والدين1848-

1912، سيسولوجيا الهجرة الجزائرية في التاريخ الماضي والحاضر ،مخبر الدراسات والأبحاث الاجتماعية التاريخية حول الهجرة ،أعمال الملتقى العلمي الأول جامعة منتوري قسنطينة، ماي2008م.

2-بن داهة عدة، الخلفيات الحقيقة للتشريعات العقارية في الجزائر،العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، ملتقى ولاية معسكر الأول 20-21 نوفمبر 2005،م،و،م،الجزائر،2007م.

5-المواقع الالكترونية:

1- الموقع الالكتروني لموسوعة الجزيرة (www.Aljazeera.net)

2- موقع جريدة الخبر الجزائرية (http//www.Elkhapar.com)

فهرس

المحتوى	الصفحة
البسملة	
الإهداء	/
الشكر والعرفان	/
قائمة المختصرات	/
مقدمة	أ/و
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي حول الاستيطان	
المبحث الأول: مفهوم السياسة الاستيطانية	**07**
1- مفهوم الاستعمار وأنواعه	**08**
1/1- مفهوم الاستعمار	**08**
2/1 – أنواعه	**09**
2- مفهوم الاستيطان وأشكاله	**10**
1/2- مفهوم الاستيطان	**10**
2/2- أشكاله	**11**
المبحث الثاني:أسباب وأهداف الاستيطان/	**12**
1- أسبابه	**12**
2-أهدافه	**14**
المبحث الثالث:البنية العقارية في أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال	**17**
1- أوضاع الأراضي والعقار الجزائري	**17**
1/1 أراضي البايلك	**17**
2/1 أرض المخزن	**19**
3/1 أراضي العرش أو المشاعة	**20**
4/1 أراضي الملك	**20**
5/1 أراضي الوقف أو الأراضي الحبوسية	**21**
6/1 أرض صحراوية أو موات	**22**

الفصل الثاني:الاستيطان في عهد الحكم العسكري1830-1870	
المبحث الأول:الاستيطان الضيق أو الرسمي1830-1834	**25**
المبحث الثاني: الاستيطان الحر أو الشامل1830-1870	**27**
1- الاستيطان في العهد الملكي 1834-1848	**28**
2- الاستيطان في عهد الجمهورية الثانية 1848-1852	**30**
3- الاستيطان في عهد الإمبراطورية الثانية 1852-1870	**32**
الفصل الثالث:الاستيطان في فترة الحكم المدني 1870-1914	
المبحث الأول:القوانين التي دعمت الاستيطان	**47**
1- قانون سيناتوس كونسيلت 22-أفريل-1867	**48**
2-قانون كريميو 1870	**49**
3-قانون وارني 1873	**52**
4-قانون1887 المكمل لوارني	**54**
5-قانون 16-فيفري1871	**56**
المبحث الثاني: استقدام مهاجري الالزاس واللورين	**57**
المبحث الثالث: انعكاسات الاستيطان على المجتمع الجزائري	**63**
1-سياسيا	**63**
2-اقتصاديا	**65**
3-اجتماعيا	**69**
4-ثقافيا	**75**
الخاتمة	**80**
الملاحق	**83**
المصادر والمراجع	**101**
فهرس المحتوى	**112**